

﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ﴾

الحمد لله الذي وفقنا ويسر لنا طبع كتاب

# الروضۃ البهیة

فیما بین الاشارة والمأزیدة

للدلالة الحسن بن عبد الحسن المشهور بابي عدي

رحمه الله تعالى

﴿ الطبعة الاولى ﴾

طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكلاسة في المد

بمسند وآباء الدكنی عمرها الله الى أقصى الزم

سنة (١٣٢٢) هجرية



٣٤٣١٢	دائره
٢٥٠	فن
٤٤٤	كتاب



بسم الله الرحمن الرحيم :

الحمد لله الملك المان • وانزع اليزان له • فمع الشكوك والشبه  
 ساطع البرهان • فائق غسق الخلاف • بطلان لوزم الايقان من افق اليان •  
 مؤلف قلوب اهل الفرقان • بالرجوع الى الحق بعد الامعان • والصلاة  
 والسلام الاكملان • على صفوة نوح الانسان • محمد المبعوث من بين عذنان •  
 الى كافكا الخلق ملكا وانساو جان • المخصوص بالفضل مواهب الرحمن • الماؤلف  
 بين القلوب المتفرقة في سالف الازمان • وعلى آله وصحبه المتأخرين تمهيد  
 قواعد الايمان • وبعد • فان البعد الحاطي الضعيف حسن بن عبد الحسن  
 ابا دابة يقول لما انتعليت فوارب الابرار • وتهديت لمناقب  
 الاكتساب • انتهى الخط والترحال • وتهدت بالامور حالابعد حائل • الى  
 ان وردت افضل البقاع • وام الترمي مكة المشرفة شرقها • ان تقالى تاسع

ومكان المبارك سنطس وعشرين ومائة بعد الالف من الهجرة النبوية .  
 على صاحبها الفضل الصلاة والسلام فوجدتها كرم وحة زانتها الازهار .  
 لو كجنته قهرى من تحتها الانهار . فيها الحور والقصور وهي بلدة دحيت  
 الارض منها فدها الله تعالى من تحتها فسميت ام القرى . واول جبل وضع  
 في الارض ابو قيس اذا نال الخ ل في الله تعالى النفس من تلقا اذكر فيها المسائل  
 المختلفة . فيها بين السادة الاشعري والسادة الماتريديه . ورايت اسماء حنا .  
 واجاهته غنا . فاخذت في ذلك المستول . مستعينا بالله تعالى وساتلامته  
 القبول . ومتوسلا اليه تعالى باعظم رسله صلى الله عليه وسلم وعلى آله  
 واصحابه السادة الصول . ما طلع نجم وما اذن بالافول . وصيبتها بالروضة  
 البهية . فيها بين الاشاعرة والماتريديه . ورتبتها على مقدمة وخصلين وخاتمة  
 في القندسة في الكلام على اهل السنة والجماعة على كرام قطبين احدهما  
 واعلم ان مدار جميع عقائد اهل السنة والجماعة على كلام قطبين احدهما  
 الامام ابو الحسن الاشعري والثاني الامام ابو منصور الماتريدي فكل من  
 اتبع واحدا منها اعتدى وسلم من الزرع والفساد في عقيدته واعلم ان المولى  
 المحقق التفتاز الى ذكر في شرحه للقاصد ان المشهور من اهل السنة في دار  
 خراسان والعراق والشام راكثر الاقطار هم الاشاعرة اسمعاب ابي الحسن  
 الاشعري وهو علي بن اسمعيل بن اسحاق بن سالم بن اسمعيل بن عباد بن ابي بردة  
 بن ابي موسى الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من خالف  
 ابا علي الجبالي ورجع من مذهبه الى السنة على طريقة النبي صلى الله عليه وسلم

في القندسة في الكلام على اهل السنة والجماعة

والجامعة اى طريقة الصحابة رضى الله عنهم اجمعين وله مصنفات كثيرة  
قال بعضهم هي خمسة وخمسون مصنف وفيه ما رواه النهر المائريدي  
اصحاب ابي منصور المائريدي وهو محمد بن محمد بن محمود وابو منصور المائريدي  
عليه السلام نصر الباهلي عليه السلام بكر الجوزجاني صاحب سليمان الجوزجاني  
عليه السلام محمد بن الحسن الشيباني كانت يلقب باسم الهدى وله كتاب التوحيد  
وكتاب المقالات وكتاب الامثلة للادلة للكثيرين وبيان ومختارة وكتاب  
للويلات القرآني هو كتاب لا يوازيه كتاب بل لا يدايه شيء من تصانيف من  
سبقة وله كتب شتى مات سنة ثلاث و ثلاثين وثلاثمائة بسمرقندة قلت هذا في  
زمن الموت وعصره واما في عصرنا هذا فبلاد خراسان كلها سوى بلخ في  
ايدى الروافض خذلهم الله تعالى فالشهور في تلك البلاد اليوم آراءهم  
المنكرة . ثم ان المشهور في بلاد الفارسية عقائد الاشاعرة لان  
الغالب على تلك البلاد مذهب الامام مالك بن انس رضى الله عنه واما لكيفية  
المعتقدات توافق الاشعري وفي بلاد الهند على كثرتها وسعتها وبلاد  
الروم على كثرتها وسعتها مع كونهم باسرها حنفية عقائد المائريدي  
فائدة اول والثالث من الكتب الكلامية للاشاعرة غيد الابتكار للآمدى  
ونهاية القول والاربعين للاسام والمواقف والمقامات وشرحها واما  
الكتب الكلامية للحنفية مع انها كثيرة فمابين مطول ومختصر ومجمل  
ومفصل لم يشتهر في تلك البلاد الا بعض المختصرات منها مثل الفقه الاكبر  
واللامية وبقية السقى انتهى كلامه مع زيادة . اعلم ان الاشاعرة

والماتريدي متفقون في اصل عقيدة اهل السنة والجماعة والخلاف الظاهر  
بينهم في بعض المسائل في بادى الرأي لا يقدح في ذلك ولا يوجب ضرورة  
احد هاميتد عا ولا كون احد هاميد عاللا خرطا صا في دينه لانها امور  
جزئية فرعية بالنسبة الى اعدل المقائد الكلبة ومماثل مبنية على شبه  
الاتفاظ وتبين المعنى المراد منها واما امور لم يثبت كونها من مقالة احد هما  
وملهم الى اهم مقصود القائل بها في الآفة الكبرى .

فكم من عائب قولنا صحيحا . وآفته من القهم السقيم  
وما هذا الاختلاف الا كالا لا اختلاف الواقع بين اصحاب الاشعري  
وبين اصحاب ابي حنيفة ولا شك ان اصحاب كل منها لا يكفرون امامهم  
ولا يدعون انه ان الخلاف فيها غير ضروري ولا موجب لقساد عقيدة على تقدير  
كونه على حاله فكيف والتوفيق ممكن وفي بعض المسائل يكون قولنا  
للاشعري على وفق الماتريدي وقولنا على خلافه والى ذلك كله اشار  
صاحب التوفيق بقوله .

والخلف بينها قليل امر . سهل بلا بدع ولا كفران

ولقد يؤول خلاصهم امالي . فقط كالا استثناء في الايمان

وبالجملة فالخلاف الذي بينها اما عند الى اللفظ لاولي المعنى ولما كانت  
النظر الى المعنى من حيث الظاهر قد م القسم الاول ومبناه على تعيين المراد  
من الاتفاظ والتفتيش عن وجه الاستعمال وعند التحقيق يرتفع النزاع كما  
سنته ان شاء الله تعالى ومبنى القسم الثاني على ما خذ ليس فيه كفر

ولا بدعة بعدد ما نال النظر فيها بالانصاف.

في الفصل الاول في المسائل المختلف فيها اختلافاً كثيراً في مسائل (١)

في المسئلة الاولى

مسئلة الاستثناء في الايمان . وتحرير حال المؤمن وهو الذي آمن بالشعوبية لكنه  
وكتبه ورسله واليوم الآخر كيف يعبر عن ايمانه هل يقول انا مؤمن من حقا  
او يقول انا مؤمن ان شاء الله تعالى قال اصحاب المذهب والشيع ابو الحسن  
الاشعري يذكر الاستثناء وقال ابو حنيفة قال الجمهور لا يذكر الاستثناء ومثل هذه  
القول المؤمن ومن حقا " ككفر - الاستثناء في الايمان كالاستثناء في الكفر .  
والاستثناء يدل على التثنية ولا يجوز التثنية في الايمان للاجماع على من قال  
آمنت بالله ان شاء الله او شهد بان محمد رسول الله ان شاء الله لو آمنت بالله لكانت  
او بالكتبه بالبر ان شاء الله يكون كافراً وايضا الاستثناء يرفع اعتقاد سائر  
المقود لمحويت الاشياء واجرت ان شاء الله كذا التسويح كسفت البيع  
ان شاء الله فكذلك يرفع ان شاء الله الايمان بهدأ التعلق والتعلق لا يتصور .  
الايمان يمتنع حد كائنات تعال ولا تدرك لشيء وانما فعل ذلك هذا الايمان الله  
واما اذا اتفق كالمؤمن في الحال فيستع ثلثه ايمان . وثان الذي على ان عليه وسلم  
نقل طارئة كيف صحبت نبي امير وسامعاً ولم ينكر عليه ولكن قال لكل  
حق حجة فلهذا انما لك في وقت تسمى من الدنيا حتى ادتوى  
هذه الدنيا فلهذا انما لك في وقت تسمى من الدنيا حتى ادتوى  
(١) زيد هذا الفصل بترتبة الفصل الثاني الذي سيصير وبترتبة المضمون

في الفصل الاول في المسائل المختلف فيها اختلافاً كثيراً في مسائل  
في المسئلة الاولى في بحث الاستثناء في الايمان

لنزلورون والى اهل النار يعلون فيها فقال صلى الله عليه وسلم هذا  
 جد نور الله قلبه بالايمان ثم قال صلى الله عليه وسلم احببت لثلاث - وايضا  
 قال الله تعالى اولئك هم المومنون - فقالوا انك هم الكافرون حقاً واستل  
 اهل الحديث والاشاعرة بان قول المقاتل حقاً حكم على القريب ولا يجوز  
 لاحد غير الله تعالى وذلك لا يعلم الله مؤمن عند الله تعالى فدل ذلك  
 انما هو يقول انما مؤمن - نازله - فقال الله يموت كافراً فيكون مغفراً  
 بخلاف ما عندنا - الى فيمن ذكر من الاشياء الثلاثة لا تالاند وهي الموت  
 على الايمان اولاً والثاني ذكره نظراً الى الحائقة والنيات على الايمان  
 وهو غيب مشكوك فيه - اولاً بل التبرك بهذه الكلمة لانه قيل عن بعض  
 الصحابة كعمر بن الخطاب وعبدة الله بن مسعود وصح عن عائشة قالت  
 انتم المؤمنون ان شاء الله - الى - رعن جميع كثير من الناس - ومن بعدهم  
 منهم الحسن البصري وابن سيرين والمغيرة والاشاعرة واقليت بن ابي سنان  
 وعطاء بن السائب وسفيان الثوري وعبد الوهاب وقال انه يؤكد الايمان  
 والنقض واليمين لا يترك والارواح وما لك والشافعي واحد والشافعي  
 ابن ابراهيم قال ليس يسلو بينهم ثلاث - وهذا الصريح بان النوازع رجع  
 الى جهة اللط والحق ابراهيم وذلك لزياد نوازع الحنفية ذلك وروي عن  
 ابي حنيفة رضي الله عنه - ابراهيم - ذكر ان هو سأل الله ان يؤمن انت قال ام  
 قالوا امؤمن عند الله قال تعالى من على وعن حنيفة او عن حماد بن عيسى  
 قالوا بل نسا لك عن حنيفة قال ما لي على اهل الي مؤمن ولا احرم على الله



عز وجل ولا تلهي عن الشيء من الله عليه وسلم انه عز وجل قد علم عليهم  
حتى قال الله وانما لللاحقون بهم ان شاء الله مع انه لا شك في الموت وان  
اريد به الموتى بالجنة فذلك في حقه ايضا على الله عليه وسلم غير مستحسب  
والحاصل ان جميع ما ورد من الاستثناء في قول النبي صلى الله عليه  
وسلم والتابعين لم يقصدوا به الشك البتة اذ لا شك في ايمانهم باخبار الله  
تعالى بانهم مومنون وبالايمان والاعمال المتواترة فلم ان قصد الى معنى  
آخر صحيح ناشئ عن قوة الايمان وهو قصد التبرك واعطاه السبود بقول ان  
الكل سر يوطئ به الله تعالى الذي حصل وتحقق من الايمان والطلاقات  
واللهي يحصل من الدرجات والثواب المرتبة على الاستقامة .

### في المسئلة الثانية

من السائل اني الخلاف فيما نقلني السعيد هل يشق والشيء هل يسعد ام لا  
وتحرر ما منع الاشعري كون السعيد شقيا واشي سعيدا واجاز ابو حنيفة  
كون السعيد قد يشق واشي قد يسعد فقل السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ  
تبدل في النقطة بفعل الاستقيا والشفاعة المكتوبة في اللوح المحفوظ تبدل  
سعادة بالعدل السعداء . وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله ان السعادة  
والشفاعة مكتوبة على بني آدم لا تبدل ولا يصير السعيد شقيا ولا الشقي  
سعيدا نعم قد يعمل السعيد عمل اهل الشفاعة فيبقى عليه الكتاب فيعمل  
عمل اهل السعادة فيدخل الجنة وقد يعمل الشقي عمل اهل السعادة فيسبق  
عليه الكتاب فيعمل عمل اهل الشفاعة فيدخل النار كما جاء في حديث

السيد السعيد في ان السعيد على الشقي والشفاعة على السعيد ام لا

ابن مسعود رضي الله عنه وفي ذلك حكمة لا يعلمها الا الله ومن اطعمه عليها والى  
هذا اشارة في ما ورد في الآثار من النجاة الازلية والكفاية الابدية . استدلال  
ابو حنيفة بقوله تعالى قل الله ين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف . البتة الله  
تعالى غفران ما قد سبق قبل الاسلام فلو كان الكافر قبل الاسلام سيدا  
مؤمنات فائدة الغفران وايضا لم يستقم قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام  
يحب ما قبله . وبقوله تعالى يعز الله ما يشاء ويثبت . اي يحول الماضي عند التوبة  
ويثبت التوبة وبقوله تعالى كل يوم عز في شان والآياتان ظاهران في جواز  
تبدل السعيد شقيا والشفق سعيدا . واستدلوا بالاشارة بقوله صلى الله  
عليه وسلم السعيد من سعد في بطن امه والشفق من شقي في بطن امه . وبقوله  
صلى الله عليه وسلم ما نكم من احد الا وقد كتب مقده . من النار ومقده  
من الجنة قالوا يا رسول الله فلا تشكل على كتابنا ونده العمل قال اعملوا فكل  
ميسر لما خلق له اما من كان من اهل السعادة فيسير لعمل اهل السعادة  
واما من كان من اهل الشقاوة فيسير لعمل اهل الشقاوة ثم قرأ فاما من  
اعطى واتقى وصديق بالمسنى الآية . ولما روى عن ابي بصير الصدوق  
رضي الله عنه ما رلت بين الرضامين الله تعالى . وشاع ولم ينكر عليه احد  
واليه اشار ابو الهيثم السيارى رحمه الله تعالى وهو عالم بحدوث من اشرف  
خراسان سئل عن قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى . اعلمهم في الازل للتقوى  
واظهر عليهم في الوقت كلمة الايمان والاخلاص . واستدلوا . ايضا بان  
القول بجواز التبدل للسعيد شقيا والشفق سعيدا يؤيد الى جواز الابد .

على الله تعالى وهو محال لأنه يلزم التفسير صفات الله والجهل - اجابت  
 الحنفية - عن هذا بان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس صفة لله تعالى بل  
 هو صفة للعبد سعادة وشقاوة والعبد يجوز عليه التغير من حال الى حال  
 ولما قلنا وقد رد لا يتغير وهو صفة الثانی والمكتوب في اللوح المحفوظ  
 مقضى ومحدث وتغير المقضى لا يوجب تغير القضاة اذ الناس على اربع  
 فرق - فرقة قضى عليهم بالسعادة ابداً و انتفاء كآلائيها طيعم الصلاة  
 والسلام - وفرقة قضى عليهم بالشقاوة ابداً و انتفاء كفرهم و ابي جهل -  
 وفرقة قضى عليهم بالسعادة ابداً و الشقاوة انتفاء كآليس و يلهم بن  
 باعورا - وفرقة بالعكس كآبي بكر و عمر رضي الله عنهما و حمزة و فرعون -  
 و نقول الآن خصص الحق قآل الخلاف الى القضاة لانه مبنى على تفسير  
 السادة فالشيخ ابو الحسن الاشعري ينسرها بما سبقت كتابتها في الام الكتاب  
 و هو الذي عليه الله تعالى في الازل - والتفسير والتهدى عليه محال لا تبدل  
 لكلمات الله فلو تبدل لكان الله تبدلا - و لو تبدل لكان الله تبدلا - والذي  
 يتغير ويتبدل هو صفة العبد و فعله - ونظر الامام ابو حنيفة اليه فالسعادة  
 و الشقاوة حينئذ حالتان لمرضات الانسان مثلاً لا مرسومة و لا رغبة  
 او مركبة منها لا تهدي اليها عقول البشر فقد مرض الانسان حاله ساوية  
 تكون سبب حدوث شئ منه او احداث حائل فيه من الطامعات والمعاصي  
 و الاستقام - الا لام او ما يابها فان كان غير ايقظ له الوفيق والسعادة والاقبال  
 وان كان شوا يضل له الخذلان والشما و - ولاد بار و آل بعضهم سرا -

الفرق في السعادة والشقاوة على اربع فرق

وجلان خياطوا خروحاتك • يتقابلان على الشمال الاول  
لازال ينسج ذاك خرفة مدير • ويخيط صاحبه ثياب للقبيل

ومن بعض الحنفية من كان في سابق علم الله تعالى سعيدا او شقيا فلا تغير  
ولا تبدل عليه ولكنه يموزان يكون اسمه مكتوبا سبط الفرح المحفوظ  
من الاشقياء او من السعداء ثم يتحقق له ذلك لانا اذا قلنا ان الشقي لا يصير  
سعيد الا في ذلك الى ابطال الكتب وارسل الرسل فانظر الى هذا القابل  
كيف اعتدى الى الموقن في هذا المعنى والله اعلم •

### المسئلة الثالثة

هل الكافر ينعم عليه ام لا قال الشيخ الاشعري رضي الله عنه لم ينعم عليه  
لا في الدنيا ولا في الآخرة • وقال القاضي ابو بكر انعم عليه نعمة دنيوية  
وقالت القدوة انصر عليه دنيوية و « نية » والنعمة الدينية كالقدرة على  
النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى • واستدل الشيخ بان الله اعطاهم ملاذا على  
طريق الاستدراج قال الله تعالى نستدرجهم من حيث لا يعلمون • يصيبون  
تفاندهم به من مال وبنين تسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون •  
ولا يحسبون الذين كفروا اننا غلبى لهم غير لا نفهم القابل لم يزدادوا والمقا  
ولهم عذاب موبق • فتلك الملاذ التي انعمت عليهم في الدنيا وحقيقتها  
العذاب الذي اثم في الآخرة هو في حقهم كالطعام المسوم الذي لا يتذبه  
أكله ويصطب عليه علاكه فلا يكون نعمة • متاح قليل ولهم عذاب اليم •  
الكافر في تلك الملاذ يترك الشكر والنظر المؤدى الى معرفة المعصية فك

الشيخ الاشعري على الكافر ينعم به في الدنيا

بها ولا تكون نها في حقه . واستدل القاضي بقوله تعالى فاذا كروا آلا الله  
 لعنكم فظنون . يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم . واسمع  
 عليكم نعمة خلاصه و باطمة . يا ايها الناس اذكروا نعمة الله عليكم . واذا مر  
 الانسان خرد عاربه منبيا اليه ثم اذ اخبره نعمة منه نسي ما كان يدعوا له  
 من قبل وجعل لله اندادا . كم تركوا من جنات و هيون و ذبوح و مقام  
 كريم و نعمة كانوا فيها فاكهين . و اجاب . عن ذلك الشيخ بان الخلاك  
 والضرر الذي يلحق الكافر الناشأ عن ترك الواجب لا من ترك الملاذ عن  
 فعل الواجب ثم الآلا . والنعم المذكورة في الآيات سباعا بالنعمة على  
 حسب اعتقادهم انها نعمة او احسان لو انها نعم في نفسها لا بالنسبة اليهم .  
 والدليل على بطلان قول القدر ريقان النعمة الدينية كالقدرة على النظر المؤدي  
 الى المعرفة و لو انهم اذ عليهم بذلك لم يوفوا و صاروا مومنين قيام الدليل  
 على ان الاستطاعة التي في القدرة على الفعل معه فلما لم يوفوا لم يوفوا  
 ذلك على انهم لم يتم عليهم نعمة دينية . هذا ما ذكر من الجائين وعندنا  
 يرجع الى نزاع تنظري لان من نظر الى عموم النعمة قال النعمة ما يتنعم به  
 الانسان في الحال او في المسال ومن راي فيها خصوصا قال النعمة في الحقيقة  
 ما يكون محمودا لما فيه وكلا القولين صحيح . و يقرب من هذا المسئلة مسئلة  
 الرزق و تقريرها ان الرزق لغة الحظ و العرف خصصه تخصيصا الثاني  
 بالحيوان للاستفاد به و تكميته منه و المعزلة لما استغاثوا من الله تعالى ان يمكن  
 من الحرام لانه منع من الاستفاد به و امر بالزجر عنه خصوصا الرزق بالحلال

العلم الرزقي

فمن علم الرزق على الحلال والحرام وهو مذنب أهل السنة قال الرزق ما يتقضى به أو ينتفع به حلالا كان أو حراما قال الله تعالى وما من دابة في الأرض الا على الله رزقناه ومن خصه قال الرزق على الحقيقة ما يكون حلالا مباحا مشروعا قال الله تعالى انفقوا بما رزقناكم . والحرام لا يجوز الاتفاق منه والله سبحانه وتعالى اعلم .

### ﴿المسئلة الرابعة﴾

ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم وكل نبي هل تبقى بعد موتهم ويصح ان يقال كل منهم رسول الآن حقيقة ام لا هي وكذا هذه المسئلة من المسائل الفظية هل تعد برخصة قلها من الشيخ ابي الحسن الاشعري متفقان على حكم المسئلة ولا خلاف بينهما ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم باقية الآن وانه الآن رسول حقيقة وكذا اكل رسول وهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره وتحريرا ان رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم وكل نبي هل تبقى بعد موتهم وهل يصح ان يقال كل منهم رسول الآن حقيقة او لا قال ابو حنيفة رضي الله عنه انه رسول الآن حقيقة وقالت الكرامية لا . ونقل عن الشيخ ابي الحسن الاشعري قال انه الآن في حكم الرسالة وحكم الشرف يقوم مقام اصله عليه بعض الراقيين من الشافعية كالناوذي . واستدل الكرامية بالثالثة بعد الرسالة بعد موت رسول بان الرسالة عرض والمعرض لا يبقى زمانين ولا رسول بعده لانه خاتم النبيين ختمت الرسالة لا تنقذ محل يمد عليه وتقوم به وان الرسالة كالعلم فان تعالى لا يقبضه قبضا

المسئلة الرابعة ان رسالة الانبياء عليهم السلام هل تبقى بعد موتهم ام لا ؟

ينزعه من العالم ولكن يقبضه قبض العالم كما ورد في الحديث الصحيح .  
وامتدل من قائل انه صلى الله عليه وسلم باق على رسالته ونبوته بعد موته  
حقيقة وهو الحق كما كان رسولاً في الماضي لانه لو لم يكن رسولاً الآن لم يصح  
اسلام مسلم بعد موته وهو باطل بالاجماع وبأن كلمة الشهادة المشتقة على  
ان محمداً رسول الله صريحة في كونه صلى الله عليه وسلم رسولاً في الحال  
و تلك الكلمة صحيحة بالاجماع ولو كان كما قال لوجب ان يقال  
واشهد ان محمداً كان رسول الله وقال الشيخ عبدالحق في شرحه  
على الصحيح وهو صلى الله عليه وسلم بعد موته باق على رسالته ونبوته  
حقيقة كما سبق وصف الايمان لقوله من بعد موته وذلك الوصف باق الروح  
والجسد معاً لان الجسد لا تاكله الارض . وقال القشيري كلام الله تعالى لمن اسقطناه  
الارض منك او بالغ عنى وكلامه تعالى قد يم فهو عليه السلام قبل ان يوجد كان  
رسولاً وفي حال موته الى الابد رسول لبقاء الكلام وقدمه واستحقاقه البطون  
على الارسال الذي هو كلام الله تعالى . ونقل السبكي في طبقاته عن  
ابن فوركان انه صلى الله عليه وسلم حي في قبره . رسولاً الى الابد حقيقة  
لا مجازاً . قال ابن عقيل من الخبايا هو صلى الله عليه وسلم حي في قبره صلى  
بذلك واقامة في اوقات الصلاة . واعلم ان الامام ابا القاسم عبدالكريم  
ابن حوزن القشيري رحمه الله تعالى وهو من اكابر الاشارة ذكر ان نسبة  
الخلاف في هذه المسئلة الى الشريح ابي الحسن الاشعري زور وبهتان واقام وقع  
بسبب ان بعض الكرامية الزم بعض اصحاب الاشعري في مسئلة ان الميت

الارسل  
في حال موته  
الى الابد  
رسولاً  
حقيقة  
او مجازاً  
او لا

هل يحس ويعلم او لا فقال ان كان عندكم اليقين لا يحس ولا يعلم فالنبي صلى الله عليه وسلم في قبره لا يكون نبيا ولا رسولا. وهذا الكلام مع وكا كنهه ومخافته لا يلزم منه القول بان الرسول لا يبق رسالته بعد موته لان الاشعري واصحابه قائلون بان النبي صلى الله عليه وسلم في القبر حي يحس ويعلم وترض عليه افعال الامة والله تعالى خلق ملائكة سياحين يملكون اليه الصلاة من امته وهرير د عليهم. ثم لو سلم ان الاشعري قائل بان الميت مطلقا لا يحس ولا يعلم فهذا القول ليس مختصا به بل المعتزلة وكثير من عدم قائلون به فلا وجه للتنسيع عليه بخصوصه في هذه المسئلة. واقول. والله التوفيق ان تحقيق هذه المسئلة على ما هو حقها موقوف على ثقل معنى النبوة والرسالة والشرعية والدين والملة. فنقول. النبي فينبى من النبأ بمعنى الخبر والنبي يتبر عن الامور والمليسة مانسها وآتيا قال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام وانبشكم بما تاكلون. اى اخبركم. ومن النبوة بمعنى الرخصة والنبي رفيع القدرة وقيل في حد النبوة انها السقارة بين الله تعالى وبين ذوى العقل من الخلق. وقيل هي ازا حة حلل ذوى العقول فيها تنصر عنه فقولهم من مصالح الناس والمعاد ومنهم من جمع بين الحدين. والرسالة. اخص من النبوة قال القشيري والرسول من ياتيه الوحي من كل الوجوه بخلاف النبي فانه لا ياتيه الا للنهي والالهام دون غيره. ومن خاصية الرسول ان تكون له شريعة مخصوصة به. والنبي قد يكون على شريعة سابقة بمحدودة وفيه نظر. والشرعية هي الطريقة المتوصل بها الى



صلاح الله ادين تشبها بشريعة الله لو بالطريق الشارح الواضح والشرح  
البيّن قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به • والدين والملة  
اسمان بمعنى يختلفان من وجه ويختلفان من وجه فاتفقوا على المعاد فاعل اعتقادات  
اقوال وافعال فاعل جامعة من الامر من نهي لهم هو يرفعها الى الله تعالى  
واختلافها باعتبارين • احدهما الاشتقاق فان الدين نظر الى مبدئه  
وهو الطاعة والانقياد لحوقوله تعالى في دين الملك • ونظرا الى مستواه  
الجزاء نحو قولهم كما تدبر تدان والدين يضاف الى الله تعالى والى العبد كما  
يضاف الطاعة والجزاء اليها • واما الملة فمن اسمت الكتاب اذا اقبلته  
ولا يضاف الا الى الامام الذي يسند اليه لحوقوله تعالى اتبع ملة ابراهيم  
ولا يقال ملة زيد • وانها • ان الدين يطلق على كل من الاعتقاد والقول  
والفعل ولا يطلق الملة الا باجتماع الكل • وقال المفسرون النبوة نور دين الله  
تعالى به على من يشاء من عباده • فيذكر ما لا تدركه القول من قواعده  
الدين واصول الشريعة وحكم الاحكام فيتمكن من تهديد قوانين الصلاح  
في الدنياه والمعاد قال الله تعالى حكايه عن الرسل قالوا ان نحن الا بشر مثلكم  
ولكن الله ينزل على من يشاء من عباده • واذا امرت ذلك فتقول اذا  
اريد النبوة والرسالة ذلك النور والخاصية التي خص الله بها رسله  
وانبياءه • فلا شك انها لا تشارك ذو النعم القدسية واليه اشار النبي صلى الله  
عليه وسلم اول ما خلق ات نورى • وكنت نبيا لو آدم بين الماء والطين  
وقال عيسى عليه السلام ومبشر ارسول ياتي من بعدى اسمه احمد • وهو

المحمد وشرعته ثابتة باقية الى يوم القيامة لا يبرؤ عليها النسخ وان اريد بها  
محض السفارة والتبليغ فقد فرغ منه والصحيح ان النبوة والرسله ليعتاقا في  
الشيء ولا وصف ذات كما صار اليه الكراهية ولا مكتسبة كما صار اليه  
الفلاسفة والاقبال اصطفاؤه الله تعالى عبد لمن عباده بالروح اليه وانها بالنية  
وقال النزال في النبوة هي ايماء الله تعالى لبعض عبده بمحكم انشائي يختص به  
والرسالة ايماء الله تعالى لبعض عبده بمحكم انشائي لا يختص به وهذا  
القدر وكاف مستصيرين وبه يبين كيفية رجوع المسئلة الى المسائل  
القنطرية والله تعالى من يشاء الى صراط مستقيم .

### المسئلة الخامسة

من المسائل القنطرية وهي ان الارادة مضرورة للرغبي والرغبي ليس بلازم  
للارادة اي ليس بين الارادة والرغبي ملازمة لان الكفر غير مرغبي وهو  
مراد له تعالى وهو قول الاشعري فعما امرائنا متفقان عندنا وابو حنيفة  
رحمه الله تعالى قائل ان الارادة والرغبي امران متحدان . وتحرير المسئلة  
ان المراد هل هو مرغبي او لا يلزم ان يكون مرغبا او ان لا يكون مرغبا  
فحينئذ الشيخ الاشعري ان المراد قد يكون مرغبا وقد لا يكون مرغبا بل  
مستوحا . وقيل عن الثبوت ان كل امر مرغبي فهو قائل بالقضاء الارادة  
والرغبي . وقيل هذا القول مكذوب عليه . دليل الشيخ قوله تعالى ولا يرغبي  
لعباده الكفرة . تقريره ان الكفر واقع وكل واقع مراد له تعالى والا ليرتفع  
اذ كل حادث لا بد له من مختص يقتضيه بوقت حدوثه وهو لا يكون

في المسئلة الخامسة ان الارادة مضرورة للرغبي والرغبي ليس بلازم للارادة

الا بالارادة فالكفر مرادة تعالى وليس يرغى للآية ينتج من الشكل  
 الثالث بعض المراد ليس يرغى وهو المطلوب . فان قيل . معنى الآية لا يرغى  
 لبياد . المؤسست . ومن علم منه انه لا ينتج منه الكفر كما في قوله تعالى حين  
 يشرب بها صباد الله . او لا يرغى كون الكفر دلتوا شرعاً ما ذ . واولى  
 المراد لا يرغى وجوده . وحده . قلنا . هذا التقدير خلاف الظاهر  
 ولا يرتكب الموجب . ولا موجب . هنا سوى اعتقادك ان الاوادة والرغى  
 متحدان . وجميع النزاع وان ادعت بوجوب آخر فلا بد من ذكر تبين صحة  
 من فساد . فان قيل . شاع من استعمال كل من الرغى والمعية والارادة مقام الآخر  
 من غير فرق . قلنا . الآية تدل على الفرق بينهما وانها متباينان . ما ذكرت  
 يقتضي ان يكونا مترادفين . والفرق على خلاف الاصل فحين ان يكون  
 للمصير الى ما ذكرنا . ثم اعلم . انه قد ذكر في كتاب الایماز القاضى ان يكون  
 على وفق ما ذكره الايام في الارشاد ان المعية والارادة والمشيئة والاشادة  
 والرغى والاختيار كلها بمعنى واحد كما ان العلم والمعرفة شيء واحد خلا فالتقوم  
 واستدل على الاتحاد بان الارادة والرغى لو تباين اقلما يخلو اما ان يكونا متباينين  
 او ضدين او خلافتين . والكل باطل . اما الاول . فلتقيام كل واحد منهما مقام  
 الآخر ونحوه لما قلنا . واما الثاني . فلانه يلزم استحالة كون النقص يريد الشيء  
 ليس بمباله وبطلانه ضرورى . واما الثالث . فلانه يلزم ان يجمع وجود كل  
 منهما مع ضد صاحبه او وجود احد هما مع ضد الآخر وهما متضاد وجود  
 المعية مع ضد الارادة وهو النكراهة . والمتضاد وجود الارادة مع ضد الرغى

وهو البفض وإذا بطلت هذه الأقسام ثمين كونه ليس واحد - وغدا  
 هذا الاستدلال غلط لأن قوته اختص وجود الإرادة مع عدم الرضى  
 هو النزاع فيكون مصادرة على المطلوب هذا مع أن المختارين قد يكونان  
 متلازمين كالمتضامنين ولا يكون وجود كل منهما مع عدم الآخر كالضاحك  
 والكتاب فإن كلامهما في الف لا يغفلان يمكن أيضا وجود كل مع عدم الآخر في  
 قول صاحب التوفيق ولكن لا يجمع وقيل مكذوب على النعمان - إشارة إلى  
 ما نقل عنه في وصيته التي أوصى بها لمرضى موته خلافاً وهو أن المصيبة ليست  
 بمرأى ولكن بتقدير لا يصبته ويقضاه لا يرغاه وبشيء لا يفرقه  
 وبكتابه في الروح المفقود - وفي الفتحة الأكبر أن الله تعالى خلق الكفر وشاءه  
 ولم يأمر به وأمر الكافر بالإيمان ولم يشأه - فإن قيل - مشيئة مرضية أو غير مرضية  
 - قلنا - بل يعاقبهم بالآل يرضى لأنه يعاقب الكافر على كفره والكافر غير مرضي  
 وكذلك سائر المعاصي غير مرضية - أنه حدثت وقلت أنت قلت الكفر  
 والمعاصي بمشيئة الله ومشية مرضية قلنا - إن المشية والأراد تو التضاء وجميع  
 صفاته تعالى مرضية غير أن الفعل الحاصل من اليد بمشيئة الله تعالى قد يكون  
 مرغياً وهو الطاعة وقد يكون مسطوراً وهو المصيبة انتهى - وانفق الأشربة  
 والمزيدية على أنه كل محدث فهو بإرادة الله تعالى وقضائه غير أكاث  
 أو شرأ وقالت المعتزلة مالم يرضى به رضي الله تعالى فليس بإرادته وكل مراد  
 مرضي - ورد محمد بن إمام حنيفة رضي الله عنه أن الرضى من الله تعالى فقل هل  
 علم الله تعالى في الأزل ما يكون من الشرور والقياح أم لا فالجواب إلى الإقرار

ثم قال هل اراد ان يظهر ما علم كما علم او اراد ان يظهر بخلاف ما علم فيصير عمله جهلا تعالى الله عنه فرجع من مذيعه نائب فتبين من ذلك ان الارادة تابعة للعلم بخلاف الرضى اذ قد لا يرضى بما يعلم وقوعه فهذا هو الروايات جريئة في الاقتراق بين الارادة والرضى على ما نقل عن الاشعري فلا نزاع حيث ذكرنا لكن نقل جماعة المحررين عن ابي حنيفة رحمه الله ما يختلف ذلك وقالوا ان هذا الاقتراق والاختلاف اقتراء عليه للمصادمة وانما يتقدم اذ كراه من الله لا كل الروايات ظهر ان المسئلة مبنية على تفسير الارادة والرضى والله هل بينهما فرق او هما متحدان فتكون المسئلة لفظية قال اصحابنا ابو علي وابو حاشم والقاضي عبد الجبار الارادة صفة زائدة ملازمة للعلم والقدرة مرجعة لبعض مقدراته على بعض وقال بعضهم الرضى ارادة الثواب او تركه الاعتراض ومنهم من لم يفرق بينهما بين الرضى والارادة والمجبة كما تقدم تقريره وقال بعض المحققين ما وقع من التبدل ان كان على وفق العلم والامر كان مرادا من التخصيص والتجديد ومرغبين جهة الثناء والثواب وما وقع على وفق العلم دون الامر كان مرادا لما مر غير مرضى من جهة الذم والمقابلة وهذا هو الحق قول القائل بان الرضى ارادة الثواب وتبين من ذلك ان الرضى يكون على وفق الامر كما ان الارادة على وفق العلم والمحققين ان الارادة صفة واحدة تتفاوت بحكمها باختلاف وجه تعلقها بالمراد فانما تعلق بالثواب سميت محبة ورضى واذا تعلق بالمقابلة سميت سخطا وغضبا واذا تعلق بالمراد على وجه تعلق العلم به قيل اراد منه

ما علم وإذا ملقت به على وجه تعلق الأمر به قبل إرادته به ما لم يرد إذا اتصلت  
بالصنع مطلقاً بالتخصيص من غير التفات إلى كسب العبد لم يقل إرادته  
ولا أرادته بل إرادته - ومن ههنا يتبين معنى قول جعفر الصادق رضي الله عنه  
إن الله تعالى أراد بذلك إرادته أن يخلق الخلق لا إرادته أن يخلقهم  
فشتغل بما أراد من إرادته أن يخلقهم لا إرادته أن يخلقهم - ومعنى ما أراد من إرادته  
من إرادته أن يخلقهم لا إرادته أن يخلقهم - ولا يمتنع أن يخلقهم لا إرادته أن يخلقهم  
إلى حله تعالى به وإرادته له - ومن هنا يظهر التوفيق بين هذه الآيات  
والقول بأن إرادته عليه السلام لا يجب إرادته بالسوء من القول - وما الله يريد  
عليه السلام - وما ملكت اليمن والأنس إلا ليعبدون - واللام الثانية ولو  
شأننا لآكلنا كل نفس بما عملها ولكن حق القول مني لا ملأني جهم - أي  
لكن لما شاء الهداية لحق القول على مقتضى العلم السابق وبه ظهر  
سبب اختلاف أقوال العلماء - وإن الحق التفرقة بين الإرادة والرخصة  
في الصوم والحج -

### في المسئلة السادسة ببيان المثلث

واعلم أن من المسائل المختلف فيها قطعاً إيمان المثلث ودوى بضمه من  
الشيخ أبي الحسن الأشعري أن إيمان المثلث لا يصح والكره - ابن حزم وهو  
الاستاذ أبو القاسم القشيري كسئل الرسالة وذكر أن هذه المسئلة أيضاً  
من التفريعات على الشيخ ولو ثبت أن هذا النقل عنه صحيح بخلاف العلماء  
فيه من أصحاب الثماني وأصحاب الأشعري عائد إلى النقل لا إلى المعنى

تتكون من المسائل التقليدية • وتحررها ان المقلد اذا تلفظ بكلمة الشهادة  
من غير استدلال هل يصح ايمانه ام لا • نقل عن ابي حنيفة رحمه الله في الفتحة  
الاكبر القول بصحة ايمانه خلافا للمعتزلة واليهود الاشاعرة فانهم يقولون  
بكفر المقلد • قال ابو حنيفة رحمه الله • معظم اصحابه الايمان اقراره بان  
وتصدق بالجنان وان لم يحمل بالاركان فمن المرجح صحة الاسلام وان  
لم يحمل شيئا من القرآن وشرائع الاسلام مؤثرا من وبه قال مالك والاوزاعي  
واما حاشية الفقهاء واعل الحد يث فيقولون صح تيمانه لكنه عاص بترك  
الاستدلال قال الفقهاء لان الامراب كانوا ياتون النبي صلى الله عليه وسلم  
ويتلفظون بكلمتي الشهادة وكان صلى الله عليه وسلم يحكم بسلامتهم من  
غير ان يسألهم عن المسائل الاصولية من غير ان تكون لهم سابقة بحث  
وفكر في دلائل الاصول وذلك بعض التقليد • وذكر اصحاب الاشعرى  
انه لا يجوز التقليد في الاصول لانها مودون باتباع الرسول صلى الله  
عليه وسلم وهو مودون بتخصيل العلم بها قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله  
ولما تكرري التنزيل من ذم التقليد بخلاف القروع لان المسئلة الاصولية  
قليلة لكن الاحاطة بها وتكفي فيها المعرفة اجمالا وهو ما كوز في الطبائع  
السلوية وانما يحتاج الى نظر لطيف كما نقل عن امرابي قبل له به عرفت الرب  
قال البصرة تدل على البعير • وآثار المشي تدل على المسير • فساء ذات ابراج  
وارض ذات قباب افلا تدل على الصانع الخبير • وقالت المعتزلة ما لم يعرف  
كل مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه دلح الشبهة لا يكون مؤثرا لان

العلم المحدث لما ضرورته وما أكسبه وهذا الاعتقاد ليس ضروريا وهو ظاهر ولا استدلال معه فلا يكون علة لثبوت الخفية هذا الخلاف فبين تشا على شاطئ جبل ولم يتفكر في العالم فاشهر بذلك قصدته وامن تشا في بلاد المسلمين ومع الله تعالى عند رؤيته سنائمه فهو خارج عن التقليد ولم يكن فيه خلاف بيننا وبين الأشعرية إنما الخلاف بيننا وبين المعتزلة وعن بعض الخفية كالرستقي ان شرط صحة الايمان ان يعرف صحة قول النبي صلى الله عليه وسلم به لالة المحيضة ثم بعد ذلك لو قبل منه صلى الله عليه وسلم حدث العالم ووحدة الصانع ونحوهما من غير استدلال على ذلك به ليل مقل كان كافيها ونقل الاستاذ ابو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري رحمه الله تعالى ان القول بتكفير النوام من مقترحات الكرامية على الأشعرى بسبب الاختلاف في تفسير الايمان فانهم يقولون الايمان هو الاقرار بالخبر والاثم استداد طريق التمييز بين المؤمن والكافر لانه انما يفرق بينهما بالاقرار ولهم قالوا المقر باللسان وحده مؤمن عندنا بل قالوا هو مؤمن حقا عند الله تعالى فللتناقض مؤمن مع ان الله تعالى سبحانه كفلا ووقى منهم الايمان حيث قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين - ويشهد عليهم بالكذب حيث قال تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون - ويقولون المكر على الكفر كما فرغ مع ان قلبه مطمئن بالايمان ثم يحصلونه من اهل الدار ويحصلون المنافق من اهل الجلبة وفساد ظاهر وعند الأشعرى الايمان هو التصديق بالقلب كما



قال به الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى والظن بجميع العوام انهم مصدقون بالقلب وما ينظرون عليه من العقائد وتطمئن القلوب به فاقطع اهل به . وما الاتقوال بالاستدلال فلهذا سهل لاته لم يشترط ان يستدل على الاصول على الوجه الذي يشترطه المستزلة وانما اشترط ان يثبت الاستدلال هو مركوز في الطباع كالمركوز في الابرار ولا يلزم منه تكثير العوام مع انه قل من بعض اصحاب الامام ابو حنيفة مثله وعنه ما يقاربه كالمسوق . وذكر الشهرستاني في ( نهاية الاقدام ) اختلاف جواهب الاشعري في معنى التصديق الذي فسر الايمان به فقال مرة هو المعرفة بوجود الصانع وصفاته ومرة هو قول في النفس متضمن لمعرفة ثم يبرهن ذلك بالسان فيسمى بالاقرار اي تصديقها كذا التمسك بالاركان بحكمه دلالته الخلق اذا اقراروا تصديق بحكمه دلالته العقل فالتصديق القائم بالنفس هو الاصل الدلول عليه والاقرار والعمل دليلان . وقال بعض اصحابه الايمان هو العلم بان قدورسوله صادق فان في جميع ما اخبر به ويمزى هذا الى ابي الحسن الاشعري . ثم القدر الذي يصير به المومنين من مومنين هو التكليف العام ان يشهدوا لا اله الا هو وحده لا شريك له ولا نظيره في جميع مبادئ الروحانية ولا تقسيم له في المصالح وان محمد عبده ورسوله فاذا اتى بذلك لم يتكر شياً مما جاء به ونزل عليه ووافاه الموت على ذلك كان مومناً متحققاً عند الخلق وعند الله تعالى وان طرأ عليه ما يفسد ذلك والميت اذا مات على حكم عليه بالكفر واذا اعتقد مذهباً يكرهه بحكم فيه مضادة ركن من هذه الاركان لم نعتكبه بكفره بل ينسب الى الضلالة

والبدعة ويكون حكمه في الآخرة موكولا الى الله تعالى وكالا يرضى  
 الذي صلى الله عليه وسلم بمجرد القول لم يتكلف جميع الخلائق معرفة الله  
 تعالى كما هو حق معرفته لان ذلك غير مقدور فبعد اذا لا يقدر العبد ان يعلم  
 جميع معلوماته مراداته ومقدوراته وانما اكتفهم بالتوحيد مستند الى دليل  
 جلي وكاورد به التنزيل وهو الذي ذهب اليه الاشعري فثبت ان القول  
 مطهر والقسم مصدور قد يكتفى بالمصد وانما يقدر على الايمان بالاقرار السلي  
 كالاخر من فالاشارة في حقه تنزل منزلة العبادة في حق الناطق وقصة الخرساء  
 (اعتقها فلنهنه) دليل على صحة ذلك ثم اعلم ان العمل ليس من اركان الايمان  
 خلافا لمعبدية وليس سائقا بالكفاية حتى لا تنظر المؤمن مصيبة خلافا  
 لمرجئة اذن الاول يلزم اتصاف باب التوبة والانقضاء الى الابد والقنوط  
 وان لا يوجد من العالم موه من الاتي معصوم وان لا يطلق اسم المؤمن على  
 احد الا بعد اجتماع خصائص الخير عملا ومن الثاني يلزم اقتراح باب الاباحة  
 غير تقع معظم التكاليف التي كلام القشيري ومن شعرة

العمل ليس من اركان الايمان

- يامن تقاصر فكري عن اباديه
- وكل كل لسا لي عن تناليه
- وجوده لم يزل مرءا بطلاهيه
- علا من الوقت ما غيبه وآتيه
- لا دهر يثقله لا لهر يثقله
- لا اكتف بطهره لا سر يثقله
- لا حد يحسمه لا ضد ينمه
- لا حد يقطع له لا قطر يعوميه
- لا كون يحصره لا عون ينصره
- وليس في الوم معلوم بضاحيه
- وجلاله ازل لا زوال له
- وملكه دائم لا شيء يثنيه

## المسئلة السابعة مسئلة الكسب

واقترحه عند الاشعري صعب دقيق ولذلك يقرّب به المثل فيقال هذا ادق  
من كسب الاشعري ولذا قيل فيه .

يقول وقد رأى جسي كمنصر • له شبه لما بي بالسوية  
قلت هما من الموجود لكن • كوجودا كتناسب الاشعريه

لان اصحاب الاشعري فسروا الكسب بان العبد اذا سمع عزمه فله تعالى  
يحتاج التعل عند • والزم ايضا قل يكون • والقابقدرة الله تعالى  
فلا يكون لعبد في التعل مدخل على سبيل التأثير وان كان له  
مدخل على سبيل الكسب فالحق ان الكسب عند الاشاعرة هو تعالى القدرة الحادثة  
بالقدرة وفي محلها من غير تأثير وهو الذي يقول عليه في تفسيره ولا يصح غيره  
اذ هو الجاري على القواعد العقلية والسنة واجماع السلف واصحوة هذا  
المقام انكر السلف على الناظر فيه • وقتل اذ ابلغ الكلام الى القدرة فاسكوا  
• والكسب عند الما يزيدة كما قال النسفي (في الاعتقاد وفي الاحتقاد) هو  
صرف القدرة الى احد المقدارين وهو غير مخلوق لان جميع ما يتوقف  
عليه فعل الجوارح من الحركات وكذا القروك التي هي افعال النفس من  
الميل والداعية والاختيار ينشأ الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه وانما  
عمل قد وانه عزمه عقيب خلق الله تعالى هذه الامور في باطنه عزما صمما  
بلا تردد وتوجها صاد فالقول طاليا اياه فانما وجد العبد ذلك الزم خلق  
الله تعالى له التعل فيكون منسوب اليه من حيث هو حركة ومنسوباً الى العبد

الشيء السابعة الكسب

من حيث هو زلوا نحوهم من الاصناف التي يكون بها الفعل معصية وعلى  
 منوال ذلك الطاعة كالمصلاة مثلا تكون الافعال التي هي حقيقتها نسوية  
 الى الله تعالى من حيث هي حركات والى العبد من حيث هي صلاة لانه  
 الصفة التي باعتبارها مجزوم المصمم وهذا على مذهب القاضى الباقلافي  
 وهو ان قدرة الله تعالى تتعلق باصل الفعل وقدرة العبد تتعلق بوصفه  
 من كونه طاعة او معصية فتعلق الامر بتأثير المقدارين فتختلف كما في الطاعة  
 اليتم تأديها فان ذات الطاعة واقعة بقدرة الله تعالى وتأثيره وكونها طاعة  
 او معصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره لم يتعلق ذلك بعزمه المصمم اعني  
 قصد الذي لا تردد معه . والقول بالكسب صعب لما عرفت ولكنه  
 قائم وثبت بالبرهان اي الدليل القاطع وهو التجدد بترقية ضرورية بين  
 ما يشره من الافعال وبين ما يحسه من الجادات فظهر ان لنا في افعالنا  
 اختيارا ما وردنا قائم البرهان من اتصال الفعل الى اختيار العبد فوجب  
 ان نجتمع بين الامر بين فنقول ان الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب  
 العبد فالتالى يتعلق الفعل والقدرة عليه باجراء المادة فلهذا جاز اتصال  
 الفعل الى العبد وضح التكليف والمدح والذم هو الوعد والوعيد فانما قل  
 بالكسب لزوم احد الامرين اما الميل الى الاعتزال واما القول بالجبر وكلاهما  
 باطل . بيان الملازمة . ان صدور الافعال لا يتخلوا ما ان يكون بقدرة العبد  
 وارادته ام لا وعلى الاول يلزم الاعتزال وعلى الثاني الجبر والصراط المستقيم هو  
 المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهو القول بان الافعال مخلوقة لله ممكنة

العبد فكلا تسبب الافعال الى العبد من جهة الابدان والخلق كذلك لا تسبب  
الى الله تعالى من جهة الكسب قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون تسبب  
الخلق الى ذاته وقال تعالى لما اكسبت وعليها ما اكتسبت اثبت الكسب  
للعبد وان شئت قلت بين قوم فرطوا وقوم فرطوا فلو تباين قوم فرطوا  
نفسهم الجبرية الذين يتجاوزون عن الحد الاوسط الى طرف الافراط  
فيصلون وجود الاتصال كلها بالقدرية الازلية فقط من غير مقارنة لقدرة  
حادثية وقولنا وقوم فرطوا نفسهم بالقدرية الذين يتجاوزون عن الحد  
الاوسط الى طرف التضيق فيصلون وجود الاتصال الاختيارية بالقدرية  
الحادثية فقط مباشرة او قولنا . والما كانت المسئلة لفظية لان الامام باحقيقة  
والشيخ بالحسن الاشعري وجهها الله كلاهما بقولان شريعت واسطة بين الحركة  
الاضطرارية والحركة الاختيارية وان لا جبر ولا قدولان الاشعري لا يسمى ذلك  
لعملا للعبد حقيقة بل مجاز او الامام بسببه فضلا حقيقة لا مجازا . وقالت . الجبرية  
لا تصل للعبد حقيقة ولا مجازا ويرد عليهم بان ذلك يؤدى الى استعاط الرجا  
والخوف من العبد فيكون هو واليهاتم سواه . قلنا . هذا الخلاف مبني على  
تفسير الفعل والفرق بينه وبين الكسب فعند الامام اية حنيضة الفعل  
صرف الممكن من الامكان الى الوجود وهو من الله بغير آتق من العبد  
بمباشرة آتة فالفعل عنده شامل للخلق والكسب وعند ابي الحسن الاشعري  
الفعل ما وجد من التفاعل وله عليه قدرة قديمة لانه حادث الذات والحوادث  
مستندة الى القدم او لاولا والكسب ما وجد من القاد وله عليه قدرة حادثية

فلذلك نسي تلك الوسيلة بالكسب ولا تسببها بالفعل فالكسب هو التصرف  
في الحوادث و الفعل هو التصرف في المعلوم ولم يثبت النسخ لقدر  
الحادثة تأثيرا أصلا في الوجود ولا في صفة من صفاته لقوله تعالى هل من  
خالق غير الله أم جعلوا شركاء خلقوا تخلقه أو في ماذا خلقوا من الأرض  
أم لهم شركاء في السموات والأرض أم الله خالق كل شيء • ولأن القدرة القدسية  
متعلقة بسلطان الله وأقدار العبد لا يخرج القدر عما كان عليه وأندليل  
قائم على أن الممكن بذاته من حيث امكانه يستند إلى الموجد وأن الوجود  
عبارة عن اقادة الوجود وكل موجود مستند إلى إبداع البارئ من حيث  
الوجود والوسائط مستند إلى الوجود أيته • وأيضا لوصلت القدرة الحادثة  
لإيجاد الفعل لصلحت لإيجاد كل موجود من الجواهر والأعراض وبطلان  
ظاهر وأيضا الخلق يستدعي العلم بالخلق قال تعالى ألا يعلم من خلقه • فلو  
أوجد العبد فعله لكان عالما بخصايصه وبطلان الثاني ظاهر • أن قلت • إذا  
لم تؤثر القدرة الحادثة لم يكن لها تعلق بالحدث معقول وأثبت قدرة  
لا تأثير لها كقضية القدرة • وأيضا الكسب الذي يشترطه المعلوم وجوده وم  
أن كان موجودا فقد سلمت التأثير في الوجود وأن كان معدوما فلا يصح أن  
يكون واسطة بين الأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية • قلت •  
هذه الشبهة قريبة ولاجلها من القول فلا اطمح الحزمين حيث أثبت القدرة  
الراضية الوجود لا بالاستقلال بل بالاستناد إلى سبب آخر إلى أن ينتهي إلى  
البارئ تعالى والله تعالى خلق في العبد قدرة وإرادة والعبد بها لوجد

الفعل وهو مذهب المعتزلة واليه ذهب أبو الحسن البصري من المعتزلة  
وقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني المؤثر في الفعل مجبر قدرة الله تعالى  
وقدرة العبد وقال القاضي أبو بكر بنه على التفرقة المذكورة بين الأفعال  
الاختيارية والاضطرارية وليس تعلق القدرة كصانع العلم من غير تأثير  
اصلا ولا بطلت التفرقة وليس التأثير في الوجود فلو لم يكن في حصة  
من صفاته ككونها طاعة ومعصية فإن كون حركة اليد إلى العبد كتابة  
وكونها عياقة يميزان بعد الاشتراك في أصل الحركة فضاف تلك  
الحركة إلى العبد كتباً ويشق منه فعل خاص به لقيامه وقعوده وكتب  
ثم إذا اتصل به امر سمي عبادة أو نهي سمي معصية وحقيقة الكسب وقوع  
الفعل بقدرة المكتسب مع تعدد أفراد « وهو قوله يشبه قول الحكماء بأن  
كون الجوهر متغيراً أو قابلاً للعرض لا يتعلق به القدرة « وإذا عرفت  
ذلك فاعلم أن قول القائل إذا لم تؤثر القدرة الحادثة لم يكن لها تعلق بالحدث  
مقول ممنوع فإن السلبه تعلق بالمعلوم وللارادة بالمراد وليس ذلك التعلق  
بالمعلوم والمراد على وجه الحدوث ثماته لم يمنع أن يؤثر علم المعاني في احكامه  
فالمعلوم واتقائه واردة المريد في تخصيص بعض الجائزات بالحد وشذوذه  
البعض وفي كون العلوم امراً ونهياً ووعداً وإن كان علم الفاعل وادارته  
متعلقين بالمعلوم والمراد ثم لا يؤثران فيه فلا يمنع أن تكون قدرة تارة  
وقدرة القديم متعلقين بالقدرة وتؤثر قدرة القديم ولا تؤثر  
قدرة الثانيه والشيخ وابن الهيثم للقدرة الحادثة تأثيراً بكتابتها

ممكنوا ثانياً يحس به الا انسان من نفسه وذلك يرجع الى سلامة البنية  
 واعتقاد السير بهم جريان العادة . والعبد مهما لم يخل خلق الله تعالى  
 له قدرة واستطاعة مقرونة بذلك الفعل الذي يبدئه فيه  
 فينصف به العبد وبخاصة نفسه وذلك هو مورد التكليف ومباشرة  
 الفعل على الوجه المذكور اى وجد الله في نفسه حال القادرين بسلامة  
 البنية واعتقاداً لسيرهم بان المادة هو المسمى بالكسب وعلى هذا لا يكون  
 اثبات قدرة لا تأثير لما كفى القدرة على ما نوهه المقترض ولما كانت تلك  
 المباشرة احداث الله تعالى لفعل في العبد مقرونة بالاستطاعة ظاهرة بواسطة  
 العبد لم يلزم ان يكون للقدرة العبد تأثيراً في الوجود كما نوهه المقترض ثم اعلم  
 ان كون العبد مسفراً تحت قضاء الله تعالى وقدرة لا ينال قدرته واختياره  
 فان المسفر لو كان مهيئاً واختاراً مهيئاً كالسكين والقمح في يد الكاتب والمختار  
 كالكتاب وقلبه بين اصبعين من اصابع الرحمن فكما ان الهيئتين مهيئتين بصلاحية  
 فيه ترجع الى تفصيل غرض الكاتب كذلك المختار المهيئ بصلاحية مسفر الله تعالى  
 في تفصيل مراده . وهو الفعل الاختبارى بواسطة قدرته واختياره  
 كالركوب للراكب فالركوب المهيئ ان يكون مسفراً للراكب بصلاحية  
 فيه ترجع الى تفصيل غرضه فيه ان كان له اختبار وقدرة ولكن قدرته  
 مكتسبة بالجزء واختياره مشوب بالاضطرار وهذا غاية ما يمكن في تقرير  
 مذهب الشيخ ومعه ما روينا عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه لا جبر  
 ولا قدري امر بين الامرين هو يوضح ذلك ان التكليف كما ورد على الفعل

فكون العبد مسفراً تحت قضاء الله تعالى وقدرة لا ينال قدرته واختياره



ولا تفعل ورد بالاستقامة كقولنا تعالى اهدنا الصراط المستقيم  
ولا تخرج قلوبنا بعد اذ هديتنا هو كان الهدى مستغلا كان مستغنيا عن هذه  
الاستقامة والله اعلم .

﴿ الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها باختلاف المذاهب وهي مسائل ﴾

### ﴿ المسئلة الاولى ﴾

وهي انه هل يجوز له تعالى ان يذهب العبد المطيع ام لا فان في الاشعرية  
والماتريدية على انه لا يجوز شرعاً ولا يقع وانما الخلاف بين الطائفتين في الجواز  
المطلق . فالشيخ الاشعري جوزه . ومثلاً لا يجوز . شرعاً لما ورد في الخبر الصادق  
من عدة طرق . والامام ابو حنيفة لم يجوزه . مطلقاً لا عقلاً ولا شرعاً لانقل عنه انه  
لا يجوز في بداية القول تذهب المطيع قال الاشعري ولو وقع تذهب  
المطيع لم يكن ذلك منه ظاهراً ولا عدوفاً انه قد بالانه تعالى تصرف في ملكه  
بالتذهب وتركه فله ما يختار منها يفعل الله ما يشاء . وبحكم مايريد لكنه جاز  
في حق العباد بالاحسان اي بان احسن اليهم بترك العقاب والجوارح عطائه  
ما ينبغي لمن ينبغي لا لترض ولا لغرض . ان قلت . كيف يصور الجود  
بترك العقاب وهو عدمي والجود يقتضي كون ما يتعلق به وجودياً  
. قلت . لما كان ترك العقاب مستلزماً للامن والسلامة وهو وجود بانصح  
تعلق الوجود به قال تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم  
جنتنا تجري من تحتها الانهار خالدون فيها ابداً لهم فيها ازواج مطهرة  
واند خلهم ظللاً ظليلاً . فله ترك العقاب وبذلك انوار فضل على المطيعين

﴿ المسئلة الاولى في الامكان المطلق لبدء العبد المطيع ﴾  
﴿ الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها باختلاف المذاهب وهي مسائل ﴾

احد ما وجودي والآخرة مني . ان قلت . اطلاق الفضل على الوجودي  
 ظاهر لان اطلاقه على المسمى غير مقول . قلت . الفضل الزيادة  
 والاحسان الاثبات بما فيه صلاح الغير من غير ان يستحق ويستوجب ذلك  
 ولما لم يجب لغيره على الله تعالى شيء فكما يفعل في حق من ترك العقاب  
 وبذل الثواب يكون فضلا واحسانا وقد جاء في الخبر الشرف  
 كف الاذى وبذل الندي وهو اشارة الى ان ترك الاذى احد ركبي  
 الفضل والاحسان . ثم اعلم . ان الخطب في هذه المسئلة انما كان ههنا لان  
 الكل متفقون على عدم وقوع تذبذب المطيع لكن الاختلاف في الدرك  
 عند التمان العقل والشرع وعند الاشعري هو الشرع فقط اذ لا خلاف  
 في وعده لقوله تعالى ما يفعل الله بعذابهكم ان شكرتم وامنتم هذا على تقدير  
 صحة النقل فان الشيخ ابا القاسم القشيري ذكر ان القول به هو ان تذبذب  
 المطيع مما اقترعى على الاشعري وليس على العوام لاجل التشيع بانه قائل  
 بان الله تعالى لا يجازي المطيعين على ايمانهم وطاعتهم ولا يذب الكفار  
 والعصاة على كفرهم ومعاصيهم هكذا اشنعوا وانما الخلاف في ان المستزلة  
 ومن سلك سبيلهم في التمديل والتجوز زعموا انه يجب على الله تعالى ان  
 يذب المطيعين ويذب العصاة . وقال اهل السنة ان الله تعالى لا يجب عليه  
 شيء وله ان يتصرف في عباده . يا شاذ . واذا عرفت ان الخلاف في هذه  
 المسئلة مبنى على قاعدة التحسين والتفريع كما نقله الشيخ ابو القاسم القشيري  
 والامام ابو حنيفة يعطى هذه القاعدة فكيف يتصور الخلاف بينه وبين

الاشعي الا شرعى في هذه المسئلة ويتبنى على هذه القاعدة ويقرب من مسئلتنا هذه ما يفعل الله من اهلاك البهائم والاطفال والمجانين والعقلاء ابتداء فان اهل السنة يقولون انه ليس بقبيح بل هو عدل في حكمه وصواب في تدبيره لانه منصرف في ملكه وليس لاحد ان يمترض عليه وربما يكون الالهام تخلصا من ضرر اعظم او ايصالا الى نفع اعظم وايضا قال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئا ان اراد ان يهلك المسيح ابن مريم واهله ومن في الارض جميعا لو ان ملك السموات والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير . فاخبر ان احدا لا يملك من الله شيئا ولا اعتراض لاحد عليه فيما يملكه وايضا لا يجب على الله تعالى ان يعرض الاطفال والمجانين خلافا لقد ربه اذ العقل لا يوجب على الله تعالى شيئا وعلى الخلق

### ﴿ المسئلة الثانية ﴾

وهي ان معرفة الله تعالى هل هي واجبة بالشرع ام بالعقل فعند الاشعي بالشرع وعند الماتريدي بالعقل . والشرعية ما شرعه الله تعالى لعباده من الدين اى سنه قال الله تعالى شرح لكم من الدين ما وصى به نوحا . فالشرعية هي الطريقة المتوصل بها الى صلاح الدارين تشبيها بشرعية الماء وهو مورد الشاربة اى بالطريق الشارح الاعظم . وتحرير المسئلة ان معرفة الله تعالى كسبية واجبة ولا نزاع فيه وهل تنجب بالدليل السمعى او العقلى فقيه خلاف قال الاشعي انما تنجب بالدليل السمعى لا العقلى اما وجوبها بالدليل السمعى

فلا نه ورد الوعيد بالنار على الكفر والشرك والدم عليها والوعيد للمنافقين  
بالجنة والدح واماعدم الوجوب العقلي فلا ن الا بيجاب العقلي مبنى على  
قاعدة الحسن والقبح العقليين والى هذا اشار صاحب التوبة بقوله •  
• وجوب معرفة الاله الاشمري • يقول ذلك شرعة الاله بان  
والعقل ليس بماكم لكن له ال • لذلك لاحكم على الحيوان  
وقضوا بان العقل يوجبها وفي • كتب القروع لصحابنا قولان  
اى العقل ليس بماكم بالاحكام التكليفية الخمسة اعنى الوجوب بوائده ب  
والاباحة والكرهية والحكمة لقوله تعالى فلا يكون للناس على الله حجة بعد  
الرسال فلو كان العقل حجة على الناس في الواجبات والمفطورات لكان يقول  
الى خلقت فيهم العقل فلا تكون لهم حجة وبقوله تعالى وما كنا معذ بين حتى  
نبعث رسولا فاجبرناهم في امن من المذاب قبل بثة الرسل اليهم •  
• ووجه الاستدلال بهذه الآية انه لو وجب الايمان بالعقل لوجب قبل البثة  
لوجود العقل قبلها ولو وجب قبلها لوجب ان يما قبل بالترك لكن الملزوم وهو  
المقابل قبل البثة منتف لقوله تعالى وما كنا معذ بين حتى نبعث رسولا  
فيمتنى لمزومه وهو الوجوب عقلا لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم  
فلم ان الوجوب ليس الا من الشرع والغايد الا احكام بالتكليفية لان  
احكام الدين على ثلاثة اشرب كما ذكره القاضي ابو بكر في (الايجاز)  
غريب لا يعلم الا باله ليل العقل كحدوث العالم واقيبات محدته وما هو عليه  
من صفاته المتوقف عليها التسل كقدرته تعالى وارادته وعمله وحياته

ونبوة رسله . وضرب لا يعلم الا من جهة الشرع وهو الاحكام المشروع  
من الواجب والحرام والمباح . وضرب يصح ان يعلم تارة بدليل العقل  
وتارة بالسمع نحو الصفات التي لا يتوقف عليها العقل كالسمع له تعالى والصبر  
والكلام والعلم بموازين ربه تعالى وجواز الفخران للذابين وما اشبه ذلك  
ولكن المعتقد فيها على الدليل السمي واما الدليل العقلي فيها فهو ضعيف  
قوله ( لكن له الادراك ) اي العقل ان يدرك المعالي والحقائق والاحكام  
اي يتقن الاحكام لانه يحكم بها اذا كانت تكليفية . وقائدة ذكر الحيوان  
هنا ان الحيوان سطر للفعل والعقل تساط عليه الا ترى ان اجل العظم  
ينقاد للطفل الصغير لما ركب فيه من العقل . قال الحارثية .

لقد عظم البعير بغير لب . علم يستغنى بالعلم البعير  
يصرفه الصبي بكل وجه . ويعبسه على الحشف الجرب  
وتضربه الويدة بالمرأوي . فلا خير له به ولا تكبر

واذا لم يكن العقل حكم عليه فبالطريق الاول ان لا يحكم على ما فوقه  
وعندنا ما تريد ان معرفة الله تعالى واجبة بالعقل يعني ان  
العقل آلة للوجوب لا موجب والا كانت مذهب المعتزلة في قوله  
العقل موجب للايمان والفرق بين الماتريدية وبين المعتزلة اهلكهم الله  
تعالى ان المعتزلة يقولون العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة وعند الماتريدية  
العقل آلة لوجوب المعرفة والموجب هو الله في الحقيقة لكن بواسطة العقل  
يعني لا يوجب الله تعالى شيئا من الفرائض والواجبات بدون العقل بل

بشرط ان يكون العقل موجودا كما ان الرسول صلى الله عليه وسلم  
 معرفه الواجب لا موجب بل الموجب هو الله تعالى حقيقة لكن بواسطة  
 الرسول عليه السلام وهذا كالسراج فانه نور يضيء بصير العين عند النظر  
 لان السراج يوجب رؤية الشيء وعلى هذا يحصل قول ابي حنيفة رضي الله  
 عنه لو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الخلق معرفة ان تعالى يعقولهم  
 اي فالبا في يعقولهم باد السببية اي معرفة الله تعالى واجبة على الخلق  
 بسبب عقولهم والموجب هو الله تعالى حقيقة - وثمرة الخلاف بين  
 الماتريدي والمعتزلة تظهر في الصبي الماتريدي ان المعتزلة قالوا لا عذر لمن له عقل  
 صغيرا كان او كبيرا فانه يجب عليه طلب الحق فالصبي الماتريدي يكذب بالامان  
 لوجود العقل فاذا مات ولم يؤمن يعذب وعند الماتريدي لا يجب على الصبي  
 شيء قبل البلوغ لعدم قوله صلى الله عليه وسلم ربح القلم عن ثلاثة عن  
 الصبي حتى يبلغ الحد يث وعلى هذا اكثر الشائخ وحيث يكون الصبي  
 معذورا عند اذاعات بدو التصديق - لكن قال ابو منصور الماتريدي  
 في الصبي الماتريدي انه يجب عليه معرفة الله تعالى وعلى هذا لا فرق بين  
 الماتريدي والمعتزلة من حيث الاحكام بل من حيث ان العقل مستقل  
 بالوجوب عند المعتزلة وعند الماتريدي لا يستقل وقوله لو قضا بان العقل  
 يوجبها اي حكم اصحاب ابي حنيفة بان العقل يوجب معرفة الاله كما هو مذهب  
 المعتزلة وانما قال قضا لان الاسلام ابا حنيفة نفسه لا يقول بقاعدة الحسن  
 والقيس نعم بعض اصحابنا الذين تأجروا على ماخذ في القروع وخالقوه

في الأصول ودخلوا في الاعتزال يقول بالايحباب العقلي فهو مذهب هؤلاء  
 لامذهب الكل ولا مذهب الامام نفسه وقوله (ولا صاحبنا وجهان) يعني  
 والشافية وجهان الصحيح منها ما ذهب اليه الاشعري وهو ان المعرفة  
 واجبة شرعاً لا عقلاً والآخر لبعض العراقيين . واستدل الماتريدية على  
 ان العقل حجة في المعارف بقوله تعالى ان السمع والبصر والقواد كل اولئك  
 كان عنه مستولاً والسمع يختص بالمسموعات والبصر يختص بالمبصرات  
 والقواد بالمعقولات مع ان السمع والبصر لا يستغنيان عن العقل لان السمع  
 يسمع الحق والباطل والبصر يبصر الحق والباطل ولا يمكن التمييز بينهما الا  
 بالعقل فلزم ان يكون العقل حجة تستل السمع والبصر فاذا ن مدار المعارف بالتعقيق  
 على العقل . وقالت ائمة مجازاً من الحنفية لا يجب ايمان ولا يهرم كفر قبل البينة  
 كقول الاشاعرة وحمل المروى عن ابي حنيفة على ما بعد البينة اي حكموا  
 على ان المروى عن ابي حنيفة في قوله لا عذر لاحد في الجهل بخالفه لما يرى  
 من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البينة وهذا الحمل لا يفتي  
 عدم ثبوتها في البينة الثانية وهي قوله لو لم يبعث الله رسولا لوجب على  
 الخلق معرفته تعالى بمقولهم لكن قال ان المهام في تحريره بعد ان ذكر حملهم  
 قال وحينئذ لم يجب على الوجوب في قوله لوجب عليه معرفته تعالى بمقولهم  
 على معنى تبسئ الحمل الوجوب فيها على المرقي وان الواجب عرفاً لبعض الذي  
 ينبغي ان يفهم وهو الاليق والاولى وثمره الخلاف بين الاشاعرة  
 والماتريدية تظهر في حق من لم تبلغه الدعوة اصلاً وتسا على شاطئ جبل

ولم يؤمن بالله تعالى ومات هل يذب في ذلك أم لا تصد الاشاعة لا يذب  
لافتاء شرط الوجوب وهو السماع من الشارع وعند المأثر بدية يذب  
لوجوب شرط الوجوب وهو القتل وكذا عند المأثر بدية والقاضيه.

﴿ المسئلة الثالثة صفات الافعال ﴾

وتحرر ما ان صفات الافعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة  
والتكوين هل هي قد يمة او حادثة عند الحنفية انها كالمأثر بدية لا هو ولا غيره  
كصفات الذات وعند الاشعرية انها حادثة فقبل الخلق والرزق لا يكون خالقا  
و اذا عند الاشعرية على ما يقتضيه حكم القصة وعند هم يكون خلقا و اذ قال  
كما يطلق على العلم بالحياكة القادر عليها حياك وان لم توجد منه الحياكة  
وتحقيق المسئلة مبني على معرفة الصفات القولية قال ابن الهيثم في (المسئلة)  
اختلف مشايخ الحنفية والاشاعة في صفات الافعال والمراد بها باعتبار  
اثرها والكل يجمعها اسم التكوين بمعنى انها كلها مندرجة تحتها فاذ كان ذلك  
الاثر مخلوقا فالاسم الخلق والصفة الخلق او زكافا فالاسم الرزق والصفة الرزق  
والترزيق فادعى متأخرو الحنفية من عهد ابن منصور المأثر بدية انها صفات قديمة  
زائدة على الصفات المتقدمة اي المعاني والمنويق وليس في كلام ابن حنيفة  
واصحابه التقيد من التصريح بذلك بل في كلامه ما يفيد انه موافق للاشاعة  
كما نقله الطحاوي وغيره وذكر المتأخرون لما ادعوا من قدم الصفات  
وزيادتها وجهان الاستدلال منها هو عمدتهم في اثبات هذا المدعى ان  
البارئ تعالى يكون الاتية بدون صفة التكوين لان المكونات لا تحصل من

﴿ المسئلة الثالثة في بعض صفات الافعال هل هي قديمة ام حادثة ﴾



تعلقها بحال ضرورة استحال وجود الاثر بدون الصفة التي بها يحصل الاثر كما علم  
 بلا علم ولا بد ان تكون صفة التكوين اذلية لامتناع قيام المصادرات بذاته  
 تعالى . وقد اجيب . بان استحال وجود الاثر بدون الصفة التي تكون  
 في الصفات الحقيقية كالعلم والقدر لا تسلم ان التأثير والايحاد كذلك بل  
 هو معنى يقتل من إضافة المؤثر الى الاثر فلا يكون الا قيا يزال ولا يقتصر  
 الا الى صفة القدرة والارادة لا الى صفة زائدة عليها . والاشارة  
 يقولون ليست صفة التكوين على فصولها هي تفاصيلها سوى صفة باعتبار  
 متعلق خاص فالخلق هو القدرة باعتبار تعلقها بالخلق والترزيق تعلقها  
 بإيصال الرزق . وما ذكره . مشائخ الحنفية في معنى التكوين لا بدني  
 ما قاله الاشاعرة ولا يوجب كون صفة التكوين لا ترجع الى القدرة  
 المتعلقة بما ذكر من ايجاد المخلوق وإيصال الرزق ونحوها ولا الى الارادة  
 المتعلقة بذلك ولا يلزم في دليل لم نقى ما قاله الاشاعرة واجاب كون  
 التكوين صفة اخرى انتهى . واكثره بالنسبة . واعترض شارحه . قوله  
 والخارق هو القدرة باعتبار تعلقها بالخلق والترزيق تعلقها بإيصال الرزق  
 فقال كذا في المتن وكان اللائق بالخبر ان فيها على عنوان واحد وكذا  
 في غيرهما كان يتل التعلق متعلق القدرة بايجاد المخلوق والترزيق تعلقها بإيصال  
 الرزق وهذا اللائق بطريق الاشارة لانهم قالوا بان صفات الافعال  
 حادثة لانها عبارة عن تعلقات القدرة التمييزية وهي الحادثة . قال النسفي  
 والتكوين صفة لله تعالى اذلية وهي تكوينه الى ايجاد . تعالى فاعلم ولكل جنس

من اجزاء الله لو كانت وجوده على حسب علمه تعالى وارادته قال ابن الفرس  
 بقوله والتكوين المبرعته بالتخليق والايحاء والقيل ونحو ذلك صفة نفسية  
 فالله بذاته تعالى يعني ان ايجاد الله تعالى لكل جزء من اجزاء العالم اتماما في الوقت  
 المقدر ولا يبداء وجود ذلك الجزء في علمه تعالى على الوجه المنصوص عن الذي  
 تعلق به الا ارادة فالتكوين قد يم وتلقه بالكون حادث كافي الارادة  
 • ولا يقال • لا وجود للتكوين بدون المكون كالا وجود للضرب بدون  
 المضروب بخلاف العلم والقدرة ونحو ذلك • لانه نقول • التكوين له  
 معنيان • احدهما • الصفة النفسية التي هي مبدء اليجاد بالفعل • والثاني •  
 التكوين بالفعل وهو عبارة عن تعلق الصفة النفسية بالمكون فهو نسبة بين  
 المكون والمكون كالضرب والذي تقول الماتريد يتقدمه انها هي الصفة لا التصاق  
 والذي لا بد من تحققه في المكون انها هي النسبة والتعلق والتكوين بالفعل  
 واسماؤه تختلف بحسب اختلاف التعلقات كما يسمى تعلق الصفة بايجاد الرزق  
 مثلا رزقنا هو تكوين بالفعل المنصوص وهكذا الاحياء والامانة والاحراز  
 والاذلال ونحو ذلك الى ان قال ومذهب الاشاعرة ان التكوين من  
 الاضافات والنسب وصفات الافعال لا من الصفات النفسية فاذا نظرنا في  
 التكوين والمكون على هذا الاثبت الوجود المكون حقيقة واما وجود  
 التكوين فهو اعتباري فليكن هو وجود المكون والتلخيص ان مبدء اليجاد  
 تعالى لما ينشاء انما هو صفة القدرة والارادة عند الاشعية ولا تحقق صفة  
 نفسية هي التكوين عند مبدء اليجاد عند الماتريدية هي صفة التكوين

الازلية والاودة - قال الاصمغاني في (شرح الطوابع) نقلا عن بعض  
الحنفية التكوين صفة قدرة تاتير القدرة والمكون حادث وقال الامام القول  
بان التكوين قد يم اوحداث يستدعي تصوير ما بعينه فان كان المراد نفس  
ما اثرته القدرة في المقدور فحق صفة نسبية لا توجد الا مع المتسبين فيلزم  
من حدوث المكون حدوث التكوين وان كان المراد صفة مؤثرة في  
وجود الاثر فحق عين القدرة وان اردتم به امرا ثالثا فينوبه قالوا متعلق  
القدرة قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة مؤثرة في امكان  
الشيء والتكوين يؤثر في وجوده . . اجاب المصنف بان الامكان بالذات  
ولا تأثير للقدرة في كون المقدور ويمكننا في نفسه لان ما بالذات لا يكون ما  
بالغير فلم ينسب الا ان يكون تأثير القدرة في وجود المقدور وتأثيرا على سبيل  
العصبة لا على سبيل الوجوب فلو ائتمنا صفة اخرى لله تعالى مؤثرة في وجود  
المقدور وان كان على سبيل العصبة كان عين القدرة فيلزم اجتماع المثالب  
او يلزم اجتماع صفتين مستقلتين بالتأثير على المقدور والواحد وهو محال وان  
كان على سبيل الوجوب استحال ان لا يوجد ذلك المقدور من الله تعالى فيكون تعالى  
موجبا بالذات ولا يكون قادرا مختارا . . واعلم ان الحنفية اذا اخذوا  
التكوين من قوله تعالى اما امرنا بالشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون . .  
فقلوا قوله كن مقد ماصلي المكون وهو المسمى بالامر والكلمة فقلوا عبر  
الله تعالى عن التكوين بكلمة كن وعن المكون بقوله فيكون والتكوين والاختراع  
والايجاد والخلق الفاظ مشتركة في معنى وتباين بعبان والمشارك فيه كون

الشيء موجودا من العدم ما لم يكن موجودا او هي اخص تطلق من القدرة لان  
القدرة متساوية النسبة الى جميع القدورات وهي خاصة بما يدخل في الوجود  
منها وليست صفة نسبية تعقل مع المتشبهين بل هي صفة تقتضي عند حصول  
الاشياء تلك النسبة واما ادعاء انهم قالوا القدرة مؤثرة في امكان الشيء فليس  
بصحيح واما الصحيح عندنا ان القدرة متعلقة بمصير وجود القدر وروا التكوين  
متعلق بوجود القدر وروا مؤثر فيه ونسبته الى الفعل الحادث كنسبة الارادة  
الى المراد والقدرة والعلم لا يقتضيان كون القدر وروا العلوم موجودين  
بعماد التكوين يقتضيه والقول بازالة التكوين كقوله يستلزم قيام الحوادث  
بذاته تعالى وقوله ان كانت تلك الصفة مؤثرة على سبيل الوجوب كان  
الله تعالى موجبا بالقياس ليس بشيء لان ذلك الوجوب يكون لاحقا لاحاطا  
بشيء ان اراد الله تعالى خلق شيء من مقدوراته كان حصول ذلك الشيء  
واجبا لا يمتنع له كان واجبا ان يخلقه وقوله ان كان المراد منه مؤثرة في  
وجود الاشياء فهي عين القدرة لجوابه ان القدرة لو كانت مؤثرة لكانت  
جميع القدورات اثرا لما فتكون موجودة ولا يلزم من اثبات التكوين  
جميع المكونات لان متعلق القدرة غير متعلق التكوين فهذا احاطا ان يقال  
من جانبهم والحق ان القدرة والارادة مجموعان الذات يتصلان بوجود  
الاشياء وتخصيصه ولا حاجة سيما الى صفة اخرى .

﴿المسئلة الرابعة﴾

من المسائل المنوية في كلام الله تعالى القائم بذاته تعالى هل يجوز ان يسمع

﴿المسئلة الرابعة﴾ ان كلام الله تعالى القائم بذاته تعالى هل يجوز ان يسمع

لم لا . و تحريرا . اعلم ان المتبين فكلام النفس اختلفوا في انه مسوح  
 ام لا فقال الاشعري ان كلام الله تعالى مسوح بناء على ان عند كل موجود  
 يسمع ان يراد فكذا يصح ان يسمع وهذا اقرب من قول ابي منصور  
 الماتريدي رحمه الله فانه اشار في اول مسئلة الصفات من كتاب التوحيد  
 الى جواز سماع ما وراء الصوت فانه قال العلم بالاصوات وحقائق الضمائر  
 هو الكلام في الشاهد عند فيجوز سماع ما ليس بصوت . وقال ابو بكر  
 محمد بن الحسن بن قورق الاصمغاني من جملة الاشعرية المسوح عند قراءة  
 القاري شيئا . احدهما صوت القاري . والثاني كلام الله تعالى . واستدل  
 عليه بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله وقوله تعالى وقد كانت فرين منهم  
 يسمعون كلام الله . هذا القول ليس بما يعتمد عليه . وقال ابو بكر محمد  
 ابن الخطيب الباقلاني من جملة الاشعرية ان كلام الله تعالى ليس مسوح  
 على العادة الجارية بل يسمع صوت القاري بحسب ولكن من الجائزات  
 ان يسمع كلامه على قلب العادة الجارية اي على خلافها كما سمع موسى  
 عليه السلام على الطور . ومحمد صلى الله عليه وسلم ليلة المراج . وقال الشيخ  
 ابو منصور الماتريدي رحمه الله مرة اخرى ان كلام الله لا يمكن ان يسمع بوجه  
 من الوجود اذ يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف والاصوات اذ السماع  
 في الشاهد يتعلق بالصوت وبدور وجودا وهد ما يستقبل اضافة كونه  
 مسموحا الى غير الصوت وكان القول بجواز سماع ما ليس بصوت خروجا  
 عن المقول . قيل . وفيه بحث اذ يمكن ان يعارض الروية وبتالروية

ما ليس بمرحى ولا عرض محال لانها تدور معها وجوها وصد ما في الشاهد  
فالتقول يجوز ذرية ما ليس بمرحى ولا عرض ليس بمقول مع ان ذرية  
سجانه وسمال ما يجب الايمان بها وهي ثابتة بالكتابة السنية هو تعالى ليس بمرحى  
ولا عرض - والقول في محله بحث - لان الفرق بينهما ظاهر لانا انما يجوزنا  
ذرية كل موجود لاننا وجدنا الروية مشتركة بين الموجودات المختلفة  
حقاقتها الحكم المشترك لا بدله من حلة وجودية مشتركة ولا مشترك  
الا الوجود واما السمع فلا يتعلق بغير الاصوات في الشاهد وهي لم تكن  
مختلفة الحقائق حتى يشتر الى حلة مشتركة لجاز ان يكون صحة السمع حجة في  
الصورية فقط فلا يسمع الا الاصوات فلا يصلح ما يقع في عرض المعارضة  
وقول النسخ في متن الحدة وعند - اى عند الشيخ ابي منصور لما تريد  
ان كلام الله لا يجوز ان يسمع بوجه من الوجود والحال انه قائل بما يح  
موسى عليه السلام بقوله تعالى وحوا عنها كبيرا - وقرر الجواب -  
ان يقال لانتم ان موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بل سمع صوتا  
د اعلى كلام الله تعالى والله ال غير المدلول فلم يسمع كلام الله تعالى وقوله  
وخص به ايضا جواب عن سوال مقدرة نقد بره ان يقال ان غير موسى من  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام سمع صوتا د اعلى كلام الله تعالى  
فلم يخص موسى بكونه تكليم الله - وقرر الجواب - ان موسى عليه السلام  
سمع بغير واسطة الكتاب والملك بل ان الله تعالى افهمه كلامه باسماعه صوتا  
بخلقته من غير ان يكون ذلك الصوت منصوبا لاحد من الخلق اكرامه

وغيره . ومع صور تكميل القبياد فيهمون كلامه قلّه انص عليه السلام  
 بالله كلام الله تعالى . ون غيره .

### ﴿ تنبيه ﴾

التحقيق ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسى القديم القائم بالذات  
 البلية . ومعنى الاضافة كونه صفة له تعالى قائمة بذاته تعالى . وبين اللفظ  
 الحادث المؤلف من السور والآيات . ومعنى الاضافة انه مخلوق لله تعالى  
 ليس من تأليفات المخلوقين فلا يصح نفيه اصله ولا يكون الا هم ائمه الهدى  
 الا الى كلام الله تعالى . وبهذا يستطيعون من قال لو كان كلام الله تعالى حقيقة  
 في المعنى القديم مما زان في نظم المؤلف لصح نفيه عنه بان يقال ليس النظم  
 المنزّل المنجز المنفصل الى السور والآيات كلام الله تعالى . والاجماع على خلافه  
 . وايضا الهجر القصد الى المعارضة به هو كلام الله حقيقة مع القطع بان ذلك  
 انما يصور في انظم المؤلف المنفصل الى السور والآيات اذ لا معنى للمعارضة  
 الصفة القديمة . ثم اعلم . ان وصف القرآن بأنه مخلوق او غير مخلوق مسألة  
 غير ملزمة على المخالفين فيها وقد صارت فتنة لقوم وسبيلو قوع  
 الشايع والتنازع والتكفير والتبديع لاقوام صالحين . فثبت . واول من  
 اجاب فيه ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو الخلق غالب بان البلية وانعام عليه حتى  
 صاروا الى منزله ليجتمعوا عليه ويتلوه فاشرف عليهم ابو حنيفة رحمه الله وقال يا قوم  
 ما تريدون قالوا اكفرتم قال اكفرتم توبة ام كفر ليس منه توبة فقالوا  
 بل كفرتم توبة فقال اشهدوا لي قد ثبت من كل كفر فرغوا عنه ولم يحسر

ابو حنيفة رحمه الله ان يخرج من البيت وكان رئيس الكوفة في العلم يومئذ ابو الصباح  
 موسى بن ابي كسمة وكان في الملح فلما رجع و نزل بالقادسية قصد ما كان  
 في جوف الليل متكررا فلما دخل في خيمته قام ابو الصباح وحضر المسجد فاجتمع  
 عليه الناس يسألونه عن ذلك عند ارام واسكتهم من هذه المسئلة و ابي بنان  
 الاقباد ياتي فيه لجا جلاوترا فقال ابو الصباح للمامية لاصحابه اني اريد ان  
 ادعوه فاستوافقوا اليد بهم وقال يارب ان علمت بانك اتي في غيه  
 لجا جلاوترا فلا تخرجه من الدنيا حتى تنضمه و تهتك ستره فامن القوم  
 قال علي بن حرملة فوالله ما خرج من الدنيا حتى روي مقطوع اليد  
 والرجل مصلوبا بالكراسة وقد اقربا لسرقة واخذ في بيت النار مع  
 الزنادقة و قيل له في ذلك فقال كنت ابغض النبي صلى الله عليه وسلم  
 واتوصل الي ذمه بدم اصحابه ثم زجر اهل العلم الناس من الخوض في  
 هذه المسئلة فاسكروا عنها الى ان اتصبت هشام بن الحكم فاخذ يحدد ها  
 فصارت فتنة الى اليوم و هو القرض من هذا الحكاية بيد الفتنة وكيفية  
 نسبة القرآن الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه والمحققون من اصحابه  
 قد قروا منه القول بنقل القرآن وتلقاونه مثل مذهب الشيخ ابي الحسن  
 الاشعري رضي الله عنه انتهى القول وبالله التوفيق الذي تله المحققون  
 عن الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه هو حديث الحر وفسر الكلمات  
 وقدم الكلام ذكر القاضي ابو بكر من اساطير الاشارة عن الشيخ ان  
 كلام الله تعالى الازلي مقروء بالاستئنا على الحقيقة محفوظ في قلوبنا مسجوع



بأننا مكتوب في مصاحفنا غير حال في شيء من ذلك كما أن الله تعالى معلوم  
بقلوبنا كونه بالسنة معبود في محاربتنا غير حال في شيء من ذلك والقراءة  
والتأري مخلوقان كما أن العلم والمرقة مخلوقان والمعلوم والمرور قد بيان  
وكلام الله تعالى منزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم هذا ذهب  
الأشعري الذي صح عنه ينقل الائمة الثقات وهو موافق لما ذكره الامام  
ابرحيم في الفقه الاكبر ونقله عنه المعقرون الثقات من اصحابه واما قوله قالت  
الاشاعرة ماني المصنف ليس بكلام الله تعالى وانما هو عبارة عنه فلي تقدير  
صحة هذه العبارة عن الشيخ بمقالة على ما نقله الائمة الثقات الذين هم اساطين  
الاشاعرة وان يراد بما في المصاحف نفس الحروف الموقوفة والكلمات المنطوقة  
كما قال به الامام ابراهيم رضي الله عنه قال اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه  
القرآن كلام الله تعالى وصفه قديم غير محدث ولا مخلوق ولا حروف ولا صوت  
ولا مقام ولا مبادئ لا هو ولا غيره وصحة جبرئيل عليه السلام بصوت وحرف  
خلقها الله تعالى فنزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم لحفظه ووعاه فتلا  
على اصحابه لحفظه وتلاوه على التابعين وعلم جبرائيل ان وصل اليه هو مقروء  
باللغة محفوظ بالمعروف مكتوب بالمصاحف لا يمتثل الزيادة ولا نقصان  
وليس بموضوع في المصاحف اي ليس بحال فيها قلت مرادهم بالقرآن  
الصفة القائمة به انه تعالى لانها تسمى قرآنا ماني المصنف يسمى قرآنا كما انها  
تسمى كلام الله تعالى كذا لك ماني المصنف يسمى كلام الله تعالى ومرادهم بقوله  
مقروء بالالفة اي مقروء ما يدل عليه وتحقيقه ان الشيء وجودا

في الاعيان ووجودها في الازمان ووجودها في العبارة ووجودها في الكتابة فالكثابة  
تدل على العبارة وهي تدل على ما في الازمان وهو يدل على ما في الاعيان حيث  
يوصف القرآن بما هو من لوازم التقدم كما في قولنا القرآن غير مخلوق فلما راد  
حقيقته الموجود في الخارج وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوق والمحدثات  
يراد بها الانماط المنطوقة والمسروعة كما في قولنا قرأت نصف القرآن  
والهيلة كما في قولنا حفظت القرآن او الاشكال النقوشة كما في قولنا  
يجرم على المحدث من القرآن . وقال الشيرازي وصف كلام  
الله تعالى بأنه مخلوق او غير مخلوق بين كفر وبدعة وذلك لانه  
اذ الشيرازي الوصف الدال عليه الكلام المسموع بأنه مخلوق فهو  
كفر وان الشيرازي الكلام المسموع بأنه قد يم فانه اما كفر او  
بدعة لانه كما لا يجوز وصف التقدم بأنه مخلوق لا يجوز وصف المخلوق  
بأنه قد يم وكذا ان الشيرازي المسموع بأنه مخلوق فهو بدعة اذ كان ذلك  
محال يذكروا النبي صلى الله عليه وسلم والسلف ان الخلق في صفة الكلام  
يعني الاختلاقي والافتراء وكثير يقول كلام الله غير مخلوق غير مختلق اي  
غير مفترى . وقد تقرر في القواعد الاحولية ان الله تعالى ولا نصف  
الامور الالهية الا بما ورد به السمع ولم يرد السمع بشئ من ذلك فينبغي  
ان لا يوصف به . ولما ورد الوصف بأنه منزل وعريه ويحدث شيحدث  
ذكر وجوده عند تأييد ان لم يكن ومحكم ومفصل وموصل لقوله تعالى  
كتاب احكمت آياته ثم فصلت . ولقد وصلاه الم اقول . وناسخ ومنسوخ

وصفاء جهولنا كان الامر في هذه المسئلة : الرايين الكفر والبدع كان  
 الانساك عنها اولى . قلت . وباقدا توفيق اعلم ان المحققين من الطرفين  
 متوافقون على مذهب واحد وشرائط مستقيم قرونا . حق تقرير .  
 ثم ثمة . ولا يجوز ايضا ان نقول انا احكي كلام الله تعالى بل الرأغلافا  
 لقد رية لان الحكاية تقتضى المبالغة وان كلام الله غير مشروط بنية  
 مخصوصة وحركة وكذا العلم والحياة وسائر صفات الحى خلافا للمتزلة  
 . الا ترى ان علم الله تعالى وقد رته وسائر صفاته ليست بحاجة الى بنية  
 وان كلام الله تعالى في الازل امر ونهى وخبر خلافا للمتزلة حيث انكروا  
 قد م الكلام لنفسه لانه خلافا لقلانسى . قالت . المتزلة الامر  
 في الازل ولا سامع ولا مأمور حيث . قلنا . هذا مبنى على التبع العقلى  
 وقد ثبت بطلانه في الاصول ومع هذا غلا شبهة ان يكون الطلب قائما  
 بذاته تعالى في الازل متعلقا بمأمور ميبوجد وكالا يمتنع ان يكون في نفس  
 انسان طلب التعلم من ابن ميبوجد وكما جاز للمرسول صلى الله عليه  
 وسلم ان يخبر بن سبيو له فانه تعالى يامر . جاز امر الله تعالى في الازل مبنى  
 ان فلانا اذا وجدو كان على شرط التكليف فهو مأمور بكذا قال القلانسى ان  
 كلام الله تعالى كان موجودا في الازل ولم يكن امرا ولا نهيولا خبر ثم كان امرا  
 ونهيا وخبرا لانها مالمطابين وهذا باطل لان الكلام امر ونهى وخبر لنفسه  
 لانه لان الكلام صفة لا يقوم بنفسه فاستقال ان يقوم به معنى يقتضى  
 كونه امرا ونهيا وخبرا الاستقالة قيام المعنى بالمعنى . لا يقال . كلام الله تعالى مع

لو جاز ان يكون امر او نهي لو غير الجاز ان يكون التقديم حيا كما  
 قاد والله . لا نقول . الكلام واحد كما في الصفات وله ضد واحد  
 اما من امر او سكوت وكونه امر او نهي لو غيرا باعتبار اوقات مختلفة فمن حيث  
 انه اقتضاء فعل امر ومن حيث انه اقتضاء ترك شيء ومن حيث انه اعلام  
 الخبر . الاتري ان الامر بالشئ نهي عن ضد . واخبار عن حسنة  
 وقبح ضد فكان ذلك بمثابة كون السواد لوقوعه حاداً موجداً  
 بخلاف العالم والقادر والى غلها متباعدة غرب عالم غير قادر وقادر غير عالم  
 على منزلة كون الشئ عليه راحة فالامر والنهي من الاسماء الانشائية  
 وما عدا انشائه لا يتبع اجتماعه عند اختلاف الجهة كالآب والابن والتقريب  
 والبعيد . لا يقال . لو كان الاخبار عن رساله لرحمته السلام بالقادر سلباً  
 لوجهاً لزم الكذب في خبر الله تعالى . لا نقول . قام بذات الله تعالى  
 خبر او سال لوح والعبادة عنه قبل ارساله انا فرسل وبعد . اننا ارسلنا  
 فلان فلان يختلف باختلاف الاحوال والنهي القائم بذاته تعالى لا يختلف  
 . قلت . ان السلف دعوا ان الله عليهم اجمعين قالوا ان كلام الله تعالى  
 موجود وهو صفة من صفاته وقالوا مع ذلك هو قيا ينشأ منقول ومسموح  
 ومحفوظ ومكتوب ولم يتحاشوا من ذلك وكانوا بين طرفين . فرقة  
 استسلموا للآثر ولم يستكشفوا من تحقيق ذلك كما انهم اذا وصلوا الى قبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا هذا رسول الله وحبوا وصلوا من غير  
 تصرف في ان المشا واليه خصه ام روحه ام قبره عليه من مولانا الفضل

الصلاة والسلام فكذلك اطلقوا القول بان ما بين الله فحين هو القراءات وهو كلام الله تعالى ولم يحشوا عن القراءات والمقروءة والكتابة والمكتوب ولم يحشوا للكيفية كما فعلوا فيها ورد من المشابهات كاليد والوجه والعين والفس والاسواء \* وفرقة قد عمدوا لتحقيق ذلك ليلوهم منزلة الحقائق فلم يكن بينهم شبهة الا ان قوما من الجدلين خرجوا عن قيد الشرع ولم يستفيدوا بمجدهم الهدى ولم يلتزموا درجة الحقائق ولم يتجاوزوا من منزلة المحسوسات والموهومات فاخذوا الكلام محسوسا ولزمهم ما يلزمهم من الفساد ثم ان السلف قالوا ولا يظن الظان بما انشئت القدر المعروف والاصوات التي قامت بالسند او صارت صفات لانها تقطع بانتسابها واختصاصها وتعلقها باكتسابها لقضايا \* ثم انهم بدوا بالارواحهم ولم يقولوا القرآن مخلوق وكان يمكنهم رد ذلك القول الى حروف هي اكتسابها واصوات هي افلا لنا بل هو ازلي وهو قبل الفعل قبلية اذ لو كان له اول لكان قولنا سبقه قول آخر وتسلل فامرهم قد يم وكلماته مظاهر الامر وكما ان امره لا يشبه امره او كلماته وحروفه ككلماته لا تشبه كلماته وهي حروف قدسية علوية وصورة مجردة معقولة لا توصف بالافتتاح والاختتام والتقدم والتأخر كما ورد في حق موسى عليه السلام انه كان يسمع كلام الله تعالى بكسر السلاسل وكما قال نبينا صلى الله عليه وسلم في حق جبرئيل احيانا يا بني مثل صلصلة الجرس وهو اشد علي فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال \* ويقرب من ذلك ما قال بعض الهديين من اهل زماننا هو ان المعنى يطلق على الذي هو

مدلول اللفظ حتى قالوا بعد ذلك وله لوازم كثيرة فاسد كعدم التكثير  
على من ينكر ان كلامه ما بين الدخمين لكنه علم ان كلام الله تعالى بالضرورة  
من الدين ولزوم عدم المعارضة والتعدي بالتكلام والحق ان يقال المراد  
به الكلام النفسى هو المعنى القائم بذات الله تعالى وهو ليس بحرف مطلقا  
قد ياكلف او حاد فلو لا بصوت وهو الذى عليه المحققون من الاشعية  
والمازدية وهو الذى يجب اعتقاده والايمان به وهو مكتوب في المعاصف  
ومقروء بالالسنه محفوظ في الصدور وراى مكتوب ما يدل عليه ومقروء  
ما يدل عليه ومحفوظ ما يدل عليه وهو غير الكتابة والقرائة والحفظ لانها  
امور حادثة والكلام بالمعنى المذكور لا ترتيب فيه ولا تقدم ولا تأخر  
كالكلام القائم بالقوة الحافظة مناوله النمل الا على بل الترتيب الماهو من  
التلفظ به في الشاهد واستباحه فيه ضرورة عدم مساعدة الآلة وهو  
الكلام الحاد والادلة الدالة على الحدوث محولة عليه جمابين الادلة  
وذكر ان الاسناد نقل ما هو قريب منه عن الاشعري . اقول . وفي كتاب  
( الابانة في اصول الديانة ) للشيخ ابي الحسن الاشعري ما يورد ذلك حيث  
ذكر مقالة اهل السنة واصحاب الاسناد انهم يقولون ان القرآن كلام الله  
تعالى غير مخلوق ومن قال بالانقضاء والوقت فهو مشدح عندم هذا نهاية  
الكلام في مسألة الكلام والحد لله البهر لكل مرام والشاهد .

### في المسئلة الخامسة

من المسائل المنوية تكليفه بالاباطاق . قال اصحاب ابي حنيفة لا يجوز تكليف

مالا يطلق والاشعري يجوز والتكليف مصدر ومضاف الى المفعول . وتقرير  
المسئلة ان يقال هل يجوز من الله تعالى ان يكلف عباده بالامر بد وجود .  
منهم لكونه محالاً لذاته . قالت الحنفية لا يجوز . خلافا للاشعرية . واستدلوا  
بقوله تعالى لا يكلف الله قسراً الا وسهوا . وبان تكليف المأمور خارج عن الحكمة  
كتكليف الاسمي بالنظر والزمن بالشي فلان ينسب الى الحكيم . وبان التكليف  
الزام ما فيه كلفة للفاعل ابتداء بحيث لو انى به ثاب ولو امتنع يعاقب عليه  
وهذا انما يتصور فيما يصح وجوده منه لا فيما يستحيل . وبانه لو صح التكليف  
بالاستقبال لكان يستدعي الحصول واستدعاء حصول الشيء فرح عن تصوره  
لكن المستقبل غير متصور اي ليس له ماحية معقولة غاية ما هي الباب انه يقتل  
باعتبار من الاعتبارات على سبيل التشبيه كما يقال تقتل لو انى السواد والياض  
والجواب . عن الآية بانها افتادى على عدم الوقوع اى لا يقع من الله  
تعالى التكليف بالفعال والنزاع فى الجواز لاني الوقوع . وعن الثاني انه مبني  
على قاعدة التصوين والتفويض . وعن الباقيين بانها مبنيان على ان التكليف  
لفرض الايمان لكن افعاله تعالى غير مطلقة بالافراض . واستدلوا بالاشاعة  
بانه لو امتنع التكليف بالفعال لكان الامتناع محالاً لانه لا يتصور وقومه  
والفرض من التكليف الايمان بالتكليف به . واذا اتفق الفرض اتفق التكليف  
به لكن افعاله تعالى غير مطلقة بالافراض فجاز التكليف بالفعال اذ ليس الفرض  
هو الايمان به . وقائده حينئذ الاعلام بانه سيمذب والابتلاء والاختبار  
وبقوله ربنا ولا تحسبنا مالا طاعة لنا به فلو لم يكن التكليف مالا يطلق جائزاً

لما صحت الاستمادة منه • واجيب • عن هذه الآية بان الاستمادة من  
التفصيل لا عن التكليف اذ جاز ان يحصل احدا بحيث لا يطبق فيجوز بحمله  
لكن لا يجوز ان يكلفه حل جيل بحيث اذا فعل الاية والاعاقبه • ويقول  
تعالى انبئوني باسما هو لا • مع علمه تعالى بانهم لا يعلمون ويقول تعالى ما كانوا  
يستطيعون السمع • وكانوا لا يستطيعون السمع • لا تعاريد بالسمع القبول والاجابة  
اذ لا شك في انهم كانوا يسمعون مثل ما يسمع الموء متون • وبانه تعالى امر  
فرعون بالايان مع علمه بدم ايمانه وبانه • تعالى امرا باجعل بالايان بجميع  
ما انزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن جعله انه لا يؤمن من حيث  
قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اذذتهم ام لم تذذهم لا يؤمنون  
فيكون ملوموا بالجمع بين الايمان والكفر • اجيب • عن الآية بان انبئوني  
خطاب تمييز لا خطاب تكليف • وعن الاستدلال الكافي والحال بان القبول  
من الكفار كايان فرعون ممكن في نفسه وان امتنع بخبره • وهو تعلق علم الله  
تعالى بدمه • وعن الرابع انه لا يلزم من تكليفه بالتصدق بالايان تكليفه  
بدم الايمان بجميع ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم ايمانا اجماليا اي  
نعتقد على سبيل الاجال ان كل خبر من اخباره • تعالى صدق ويلزم منه  
التكليف بتصدق على هذا الخبر بتصدق اجماليا • هو لا يستلزم التكليف  
بالحال لانه انما المستلزم له هو التكليف بالتصدق على التفصيل ويمكن ايضا  
ان يقال لعدم ايمانه اختيارا • احدها • كونه ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم  
وهو امر بالايان وانزل • وثانيها • كونه منافيا للايمان • وهو خصوصية هذا الخبر



وهذا الاعتبار غير مأمور بالإيمان به، وقد قرر بعض الفضلاء جوابه بوجه آخر  
وهو أنه لا نسلم أنه أمر أي طلب بالإيمان بجميع ما أنزل بعد ما أنزل أنه لا يؤمن  
لأنه بعد ما أنزل أنه لا يؤمن جاز أن يوضع التكليف بجميع ما أنزل ثم يلزم  
الجمع بين القريئين . وفيه نظر لأنه يلزم أن يكون الخبراً صحيحاً للأمر وأنه  
محال . وقد قرر بعضهم بوجه آخر وهو أن الطلب ما كان مأموراً بجميع ما أنزل  
بل بما يتعلق بالثبوت وحيد الرسالة وفيه أيضاً نظر لأنه كان مأموراً بقصد حق  
الرسول في كل ما علم بحيث به ضرورة لأن الإيمان عبارة عن ذلك نعم  
ينوجه أن يقال لا نسلم أن عدم إمكانه مما علم بحيث به ضرورة انتهى وإلى  
عدم جواز التكليف بالحال ذهب من أصحاب الأشعرى طائفة من المتقسمين  
كالشيخ أبي محمد الأسدي شيخ طريفة العراقيين من الشافعية وحجة  
الإسلام أبي محمد الغزالي ومن المتأخرين منهم مجتهد القرن السابع والبحوث  
على رأس المائة السابعة بأنفاق علماء مصر والشام شيخ الإسلام تقي الدين  
أبو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد القوسي بلباء والتمرض من هذا  
بين أن الخلاف في هذه المسئلة على تقدير تصريح الأشعرى به لا يلزم  
منه بدعة ولا كفر إلا ترى أن هذه الائمة الكبار كيف خالفوا  
الأشعرى مع أنه أئمتهم وهم لا يبدعون به ذلك ثم أن الأشعرى لم يصرح  
بجواز التكليف بالحال وإنما ينسب إليه من قوله يستثنى اثنين أحدهما  
أن المكلف لا قدرة له إلا حال الفعل والتكليف غير باق حالة الفعل والآخر  
التكليف بالجماد الرجوع قبل فيكون التكليف محذور والقول ولا قدرة

حيث على القمل فيكون مكلفا حال كونه غير مستطيع • وثانيتها • ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى على ما نقرر في موضعه فيمنع امتنع تقع بقدرة الغير فيكون تكليف المبدأ بها تكليفا لا قدرة له عليه فمن يقول باحد هاتين جواز التكليف بالاطلاق فضلا عن يقول بها كالاشرى وشيئته ويمكن ان يقال كون القدرة مع الفعل وكوث الافعال مخلوقة لله تعالى لا يمنع تصور وقوع القمل من المكلف لا مكان وقوعه منه وان امتنع بحسب الغير فهو اذا غير محل النزاع في المستعذاته • وقال بعض الفقهاء من اصحابنا ان ارادوا بالتكليف طلب ايقاع المأمور به من المأمور فلا تكليف بالحال وان ارادوا اهم من ذلك حتى يتناول تعدد المكلف ايضا فيصح وعلى هذا يناسب ان تدخل هذه المسئلة في المسائل المختلف فيها لفظا •

### ﴿ المسئلة السادسة ﴾

حصصة الانبياء عليهم السلام • وتقريرها ان حصصة الانبياء عليهم السلام من الكبار والصغار حل هي واجبة اولاه • وتقرير المذهب ان الحصصة من الكبر ثابتة عند عامة السلف وكذلك الحلف الا عند القضية من الرافض فانهم يجوزوا عليهم المعاصي وكل معصية عندهم كفر • وآخرون جوزوا الكفر تنقية بل اوجبوا لان لقاء النفس في التهتك حرام • ورد ياته لوجاز لكان اولي الاوقات به وقت المدحوى ويؤدي الى خفاء الدين بالكلمة والمشيقة يجوزوا الاندفاع على الكبار بعد الوصي • وقوم منعوا عن قصدها وجوزوا قصد الصغار • والامام ابو حنيفة ذكر في ( الفتحة الاكبر ) ان

في المسئلة السادسة في بيان حصصة الانبياء عليهم السلام من الكبر

الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر والصغائر جميعا وهو الحق  
 وتيد بعض اصحابه بعد الوحي واما قبل الوحي فتجوز الصغيرة على سبيل  
 التدبر ثم يعود عالم وقت الاشارة الى الصلاح والسادات واصحاب  
 الاشرى منهم الكبار مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا والحق المنع مطلقا  
 وذكر القاضي ابراهيم في (الايمان) ان نبينا صلى الله عليه وسلم معصوم  
 فيما يؤد به من الله تعالى وكنا سائر الانبياء وهذا المقدار مجمع عليه ان  
 العصمة من التعريف والحياة فيما يلقونه من الشرائع والاحكام وان لم يكونوا  
 معصومين من الصغائر ولان الخطايا والسيئات غير انهد عليهم السلام  
 معصومون عن ذلك كله وكذلك الامام \* والترض ان غاية الخلاف  
 بين الحنفية والاشاعرة على تقدير الثبوت راجع الى تجوز الصغيرة على  
 الانبياء عليهم السلام بعد الوحي اما مطلقا كما ذكره القاضي او على سبيل  
 السهو كما ذكر غيره وعدم تجوزها للحنفية لا يجوز ونهاى بعض الاشاعرة  
 يجوزون والجمهور على عدم التجوز وهو الحق \* قال الحنفية \* لا يجوز  
 التكليف بالايقان ويمنع صدوره من نبي من الانبياء عليهم السلام  
 والتكثير فينبغي الصوم في هذا الموضع وعند الاشاعرة قولان بعضهم قائل  
 بلح موافق الحنفية كالاستاذ ابن اسحاق الاسفرائيني شيخ الاشاعرة والقاضي  
 عياض المائكي صاحب (الشفاء في سيرة المصطفى) صلى الله عليه وسلم هو من  
 فضلاء الاشاعرة وهو الحق الذي لا شك فيه وهو الذي يجب اعتقاده  
 والايمان به \* وتحقيق المسئلة موقوف على معرفة العصمة ثم التكبير

والصغيرة فلنقدم مقدمة ثم نشرح في ذكر التمسكات من الطرفين ثم  
 الاشارة الى ما هو الحق و بيان كون الخلاف من الامور السهلة لا يزمه  
 بدعة ولا كفر - اصله - ان العصمة لغة المنع لاحصام اي لامانع وعصمة الطعام  
 اي منعه من الجوع والبرعاصم كسفة السويق والعصمة الحفظ واعتصمت  
 باثباتها امتعت بحفظه من المعصية وعرفا المنع او الحفظ من المعاصي  
 والشرود ومن لوازمها المدانة وهي كيفية راسخة في النفس تصل على  
 ملازمة الحقوى والحرمة جميعا - ثم القا ثلوث بالعصمة منهم من يقول  
 المصوم هو الذي لا يمكنه الاتيان بالمعاصي - ومنهم من يقول لا ياتي بها  
 خوفاً لله اياه وتبته ما يتوقف عليه الامتناع منها لقوله تعالى قل انما ابشر  
 بمثلكم ولكن الله يبين على من يشاء من عباده - ولولا ان ثبتناك لقد كدت  
 تركن اليهم - وما يرى قسى - وايضا لو كان المصوم مسلوب الاختيار  
 لما استحق على عصيته مدحا ليعطل الامر والنهي والثواب والعقاب - وزعم  
 بعضهم ان اسباب العصمة اربعة - احدها - المدالة - الثاني - حصول  
 العلم بمطالب المعاصي ومناقب الطاعات - والثالث - تارك ذلك العلم بالحق  
 الاثمي - والرابع - خوف الموانعة على ترك الاولى والسيان - فاذا  
 حصلت هذه الامور وصارت النفس منصومة وقال ابو منصور ومن الحنفية  
 العصمة لا تزيل الهنة بسى لا تبهر - صلى الطاعات و لا تبهر - على المعصية  
 بل هي لطف من الله تعالى تحصله على فعل الخير وتزجره عن الشرع بقا  
 الاختيار تحقيقا للاعتداه انتهى - والكبيرة ما اوجب الشارع الحد عليه

فأكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وادعائها شرب الخمر . و زاد بعضهم وما اصر  
على صغيرة بناء على ما ورد في الخبر لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع  
الاصرار . و زاد بعضهم وقال ما اوجده عليه الشارح بخصوصه بالانذار  
وما ورد في الخبر من الاعداد كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا سبع  
الموتيات وغيره فقاموا بحسب اسناد عام الحاجة في ذلك الوقت الى ذكر  
ذلك المقدار نظرا الى حال السائل او غيرها مما كان سبب ورود الخبر  
لا المحصر . ومنهم من قسمها على الاعضاء وهو الشيخ ابو طالب المكي فقال الكبائر  
سبعة عشر اربع في القلب وهو الاشرار بالله تعالى والاصرار على عصية الله تعالى  
والامن من مكر الله تعالى والتقصير من رحمة الله تعالى . و اربع في اللسان شهادة  
الزور وقذف الفحشاء واليمين الفجور والكذب . و ثلاث في البطن  
شرب الخمر . و اكل مال اليتيم . و اكل الربا . و الثاني في الفرج الزنا والقواطع  
. و الثاني في اليدين القتل والسرقة . و احدى الرجل وهو الفرار من الزحف .  
و واحد في جميع البدن وهو عقوق الوالد ين . القول . ولا يكاد يخرج  
عنها كبيرة بوجه من الوجوه . و اذا عرفت الكبيرة فاعداها صغيرة وهي  
ايضا فتأخذ كقبلة ونظرة . و اذا تهديت هذه المقدمة فاعلم . انه استدل  
على وجوب العصية لم عليهم السلام بانه لو جاز صدق الذنب عن الانبياء  
عليهم السلام لما وجب اتباعهم ولما كانت شهادة نعم مقبولة وكانوا اذ في منزلة  
من عدول انتهت وكان عذابهم اشد من الامة لقوله تعالى اذا نادى نك  
خسف الحياة وخسف الماتة ثم لا تجد لك علينا نصيرا . و تنزلوا عن النبوة لان

الذي نب والظاهر لا يتأمل عهد النبوة لقوله تعالى لا يتأمل عهدى الظالمين . ولا يتحقق  
 من هذه الوجوه اقتناع لعل حصصهم بعد الوسى من الكبار وعن الصغار عهدا  
 وقبل البحث اذا لم ينفع حاله وقت البعث واما حصصهم فيما عدا ذلك فلا .  
 وذكر الشهرستاني في (تولية الاقدم) الاصح انهم مضمومون من الصغار  
 لانها اذا تورثت صارت بالانطلاق كبارا ووالسكركثيره قليله سرام لكن  
 المبود عليهم حقا وشرعا ترك الاول من الامر بين الفقهاء جواز او لكن  
 الشد يدعاهم في ذلك القدر يوازي الشد يدعاهم في الكبار وحسنات  
 الامور سيئات القرين ونقل الامام ابو حنيفة في (الفقه الاكبر) ما يقارب  
 الشهرستاني وهو انه لو استعمل الرسول ما ظهر له في درجة النبوة قبل نزول  
 جبريل يكون ذلك زلة كما قبل دأوه عليه السلام حيث تزوج امرأة  
 او رافيل نزول جبريل عليه السلام ونبينا صلى الله عليه وسلم لما انتظر الوسى  
 في تزوج امرأة زيد نجا من الزلة . فهذا هو الوجه لوقوع الانبياء عليهم  
 السلام في الزلات ووجه آخر وهو ان يتركوا الافضل كما دم صلوا السلام  
 حيث قاسمه الجليس حتى نسي التمنى وغلن انه يحترم اسم الله وترك الافضل  
 وهو غاية الامر ولقد اقال الله تعالى في حقه فاسى فلم يجد له حراما فانظر كيف  
 تقارب الكلام من الجائين وهذا الخلاف بين الامامين . ويهذا تصرفاته  
 يجب تأويل كل ما لو لم في حقهم عليهم السلام من الكتاب والسنة بما افترقه  
 بعض من اجاز عليهم الصغار فاستجروا في ذلك بطواهي كثيرة من القرآن  
 والحديث . قال القاضي في الشفاء ان التزموا ظواهرها اقتضت بهذا التبعوا

الكبار وغير في الاجماع وما لا يقول به مسلم فكيف وكل ما احتجوا به مما يختلف  
المفسرون في معناه وتباينت الاحتمالات في مقتضاه وجاءت اقوالهم فيها  
تسلسل بخلاف ما اتفقوا عليه من ذلك فاذا لم يكن اجماعا وكان الخلاف فيها احتجوا به  
قد بيا وقامت الدلالة على خطاه قولهم وصحة غيره وجب تركه والمصير  
الى ماصح واما قبل الوحي فالأكثر ومنعوا الكفر وانشاء الذنب والاصوليون  
عليه ثلاث نزول للمصيبة بالكلية وجوزوا الصغيرة على الانبياء لثبوت  
كقصة يوسف واخوته . وقد عرفت الخلاف في كونهم انبياء والحق  
انهم معصومون بعد . حيالة لمنصب النبوة وحماية لاقامة الرسالة وذلك  
المنصب الذي لم يرتضوا ان يكون لجنس البشر فسيرم ومعصومون قبله  
الا ترى قوله تعالى حكاية عن نينا صلى الله عليه وسلم فقد لبثت فيكم محرا  
من قبله اخلا تتقون . معنى لبثت بين ظهرانيكم اربعين سنة وما رأيتهم اقترأ  
ولا غيابة فانه صلى الله عليه وسلم كان مشهورا فيا بينهم بمحمد الامين و اشار  
الى ما قال صاحب التوبة بقوله .

وبدا قول وكان رأيي كذا . وفارقتهم عن نقصان  
والا شعري احاسنا لكننا . في ذاتنا فله بكل لسان

قال شارحها ان اختيار القول بانتناع الصدائق على الانبياء عليهم السلام  
وتقديمه به المحصر في المنع اقوال بالجوهر قوله وكان رأيي كذا . بوجه فضيلة  
وقمت معطوفة على جملة اخرى كالاختلاف في الماضي والمستقبل لاجل  
ثبوت هزمان احد القائلين على الآخر لو حال لا يتقدم بر قد ايقن قد كان رأيي ابي

أيضا هذا المذهب فكان ينصره .

اذ اقلت حذام قصد قوما . فان القول ملقات حذام  
و من اخلاء الحقتين الباصرين لهذا المذهب الشهير قال كاسيق . وقوله وقها  
لرتبهم من التتصان . مفعول له لا قول وكان على سبيل التنازع على وجه  
ولا قول فقط على وجه ويشير بهذا الى الله ابل على وجوب الصفة للانبياء  
عليهم السلام مطلقا كما تقدم وقوله ( والاشعري امانتكنتاني ذنبا )  
يعني ان هذه المخالفة مع الاشعري ليست لنا الا لخرجننا من طريقهم ولم نرضه  
امانكبل هو اماننا ونحن متمسكون باذيال الموالي في معظم امورنا لانها على  
النج الحق والتمتع الصدق تكن لما تحلى لنا جلية الحق في غير ما اختار مرجعا  
اليه فخر جرح الى الحق اولى كاتال لرسطو لما قيل له في مخالفة افلاطون  
الذي هو استاذ . واسامه الحق صديق و افلاطون صديق والحق اصدق .  
وقال امير المؤمنين على كرم الله وجهه اعرف الحق تعرف اهل . فبالحق  
صرف الرجال لا بالرجال تعرف الحق وفي هذا بين البين فالحق تان احدهما  
الاعتذار عن مخالفة امامهم وتأييدها . والآخر مخالفت الاشعري في هذه المسئلة  
لا بد منه بل تقتضي به في معظم القواعد والمآخذ وكذا المخالفة بينه وبين  
الامام ابي حنيفة لا توجب التبديع . وقوله ( لمخالفة بكل لسان ) فيه مخالفة اي بكل  
وجه كان كانه جمل على كل وجه لسان من باب الملاق اسم الآلة على ذي الآلة  
بل قال بعض الاشعرية انهم . يراء من عهد ومن نسيان

قلت . وهذا الحق قال صاحب التوبة .



وقول نحن على طريقته و لكن قبلنا في ذلك طائفتان  
قال شامسة الامام الشيرازي هذه الطائفة الاعمدة او السابق قوله نحن على  
طريقته جملة اسمية مقول القول اي نحن ذاهبون او مستقرون على طريقة  
الاشعري في مطلق عقائد او ما يجد عندك تلك الطائفة بل تعد متباعدة الخالفة  
اصحابه كالاستاذ ابي اسحاق والقاضي عياض فاصحاب الاشعري في مسئلة  
منع الصفات طائفتان ونحن واقفا احدى الطائفتين لما رأينا و اجماع قوله  
( بل قال انط ) من موكدات الكلام السابق اي لم يكلف اصحاب الاشعري  
بهذا القدر من الخلاف و منع الصفات مطلقا بل مضهم كالأستاذ ابي اسحاق  
الاسفرائيني زاده وقال انهم معصومون عن النسيان و الخطاء ايضا قوله برآء  
جميع برى كائنا و امين و اختار الله لاصغيرة في الذنوب و لهذا الاختاران  
الانبياء لا يصد عنهم ذنب لاصغيرة و لا كبيرة لا عهد اولاهم و اذكر  
الله يتبع عليهم النسيان في كتابه في اصول الفقه و قال فيه ايضا لاحاديث التي  
في الصحيحين مقطوع بحصة اصولها و ثبوتها و لا يحصل الخلاف فيها بحال  
و ان حصل عندك اختلاف في طرقها و روايتها فن خالف حكمه غيرا  
منها و ليس له تاويل سائغ الخبر نقضنا حكمه لان هذه الاخبار تلقينا  
الائمة بالقبول و ذكر في ( كتاب ادم الجدل او جبريت ) في رجل  
رأى النبي صلى الله عليه وسلم و امره بامرء هل يجب عليه استئذنه  
اذا احتفظ و المجزوم به عند الاصحاب انه لا يجب لانه لم ير النبي صلى الله  
عليه وسلم بل لعدم ضبط الراي حالة الروي و هو القبط شرط في العمل بالرواية

فقصة اعلم ان اصحاب الاشعري المخالفين له فيها عر من المسائل كالقاضي  
 عياض والامام والشيخ ابى حامدا للزالي وابن دقيق العيد معدودون  
 اى محسوبون من اتباعه لا يخرجون بهذا الخلاف عن الاذعان والاعتقاد له  
 في معظم المسائل كما لا يخرج اصحاب الشافعي رضي الله عنه كما بين مرر  
 وغيره عن متابته في المآخذ والاصول بسبب مخالفتهم اياه في بعض القروع  
 وكذا لك ابو حنيفة رضي الله عنه مع الشيخ الاشعري وكذا اصحاب ابى  
 حنيفة معه والاشعري واصحابه قوله وابو حنيفة مشيد أو هكذا اخبره  
 ومع شيئا - حال ولا شيء الخ بيان للجملة السابقة اى كما ان مخالفة  
 اصحاب الاشعري اياه في تلك المسائل لا يبعد قد حار طائفي امامهم فكذا  
 مخالفة ابى حنيفة لا توجب تديما وانكارا وانكارا كما نه مصد وتكرت  
 الشيء بالكر انكره نكر او انكرته واستنكر له قوله متاخران - خبر مبتدأ  
 هذا وف ينى ابو حنيفة وشيئا الاشعري متاخران لانها من اهل السنة  
 والجماعة مهدان لاصول القرقة الناجية قوله وذا اختلاف عيين  
 قوله والخذ لان ماى ومجرد عن خذ لان احدهما الآخر واحاله اياه لما عرفت  
 انها متاخران متاخران السنة والجماعة والقاهان امر الخلاف بينها لانه  
 اما لفظي ولا خلاف في سهوئه واما معنوي لم يثبت فيه الخلاف عند  
 التحقيق او تحقق بسبب المآخذ كما سبق بيان ذلك كله على التفصيل ولم تعطل  
 بهذا الخلاف قاعدة كلية مهدها السلف وصرحوا بها بل ذلك الاختلاف  
 في امور كالقروع للاصول وامور خالف الاشعري فيها كثير من اصحابه

مع انهم لا يريد حرمانه ولا يخرجونه عن الاقتداء به في غير حاولي الخلاف  
الحاصل بين الاشعري واصحابه انما صاحب التولية بقوله .

هذا الامام وتبناه القاضي بقوله . لان البقاء بحقيقة الرحمن

وما كبر الاشعية الخ من ما عارض بعض التفاتات الواقعة لاصحاب  
الاشعري معه بلا تدبير ولا خروج عن الاقتداء به على سبيل التخصيص  
تأكيدا لما سبق منها مسألة البقاء فان امام الحرمين والقاضي ابا بكر المتقدم  
عليه بالزمان واما من اكابر الاشاعرة بقوله لان الله تعالى باق بذاته لا بصفة البقاء  
لانك لا تدعي الاشعري فانه قال انه تعالى باق بقاء وهو صفة قدسية قائمة بذاته  
تعالى كما انه عالم بعلم قادر بقدره اذا الباقى بقاء غير مستقر كما ان العالم  
بدون الله غير مستقر فليس قول امام الحرمين والقاضي ابي بكر يكون  
البقاء صفة قدسية وليست بصفة زائدة على الذات وكذا القدم وعلى  
مقتضاها جمهور معتزلة البصرة وقال ابو حنيفة اعملوا ان الله تعالى باق بقاء  
كما ان الله تعالى عالم بعلم قادر بقدره والبقاء صفة واحدة تباينها ليس ببقاء وهذا  
يقرب مذهب الاشعري . وفناء القاضي وامام الحرمين والتمزالي قال التزالي  
ناهيك برحمة على فساد ما يلزم من المحبط بقاء البقاء . وبقاء الصفات كما يلزم  
من قول القدم وهو صفة زائدة على ذات القدم من المحبط بقاء القدم وقد تم  
الصفات . وذكر غيره من العقول ان المقول من بقاء البارئ عز وجل  
امتناع عدمه ومن بقاء الحادث مقارنة وجوده لزمانين فصاعدا والامتناع  
والمقارنة الزمانية من المعنى المعنوية التي لا وجود لها في الخارج فلا يكون

امر اليوتياز ائدا على الذات. والبلغي ومعتزلة بقدا ادغر قوا بين بقاء  
 الواجب والمحكن قتالوا الواجب باق يلا بقاء بخلاف بقاء الحادث وقباده  
 ظاهر. والقول الثالث. للمحققين ان البقاء صفة سلبية وهو المنقذ وكذا  
 القدم. ثم اعلم. ان قول الاشعري في هذه المسئلة قد اختلف فحارة  
 قال هو باق بقاء يقوم بذاته وصفاته باقية بقاء يقوم بذاته ايضا وقال في موضع  
 هو باق بقاء ذلك البقاء والبقاء باق بنفسه وصفاته باقية بقاء آخر يقوم  
 بذاته وهو قريب من قوله الاول وقارة قال ان المعنى باق هو الكائن بغير  
 حدوث فله القاضي ابو بكر عنه في (الامهار) قال معناه اخبار عن دوام  
 وجوده ودوام وجوده لا يجوز ان ينقثر الى معنى فكل ملو جب دوا به  
 معنى يوجب كانه ابدى. ايضا كفترا الى ذلك المعنى. ثم اعلم ان من جعل  
 البقاء صفة نفسية يقول ان البقاء استمرار الوجود ولازم وجوب الوجود  
 لكنه اذا انصف في الذهن الى الاستقبال سمى باقيا وان انصف الى الماضي  
 سمى قد يانقيا لاني ما لا يتنهي فقد يرو وجوده في الاستقبال الى آخره وبعبارة  
 بانه ابدى والقدم هو الذي لا يتنهي قادي وجوده في الماضي الى اول  
 وبعبارة بانه ازل وقولنا واجب الوجود يتضمن ذلك كله.

### ﴿الحقنة في مسئلة الاسم والمسمى﴾

هل الاسم عين المسمى او غيره. وقع الخلاف بين اصحاب الاشعري وبين شيعته  
 مع عدم التبديع والخروج عن متابته والاتحاد به. وتحرير المسئلة  
 ان الاسم هل هو عين المسمى او غيرا التسمية اولا هذا ولا ذلك. وهو مذهب

الشيخ والمحققين ان اسم كل شيء ذاته اذالم يكن هو التسمية لان اسماء الله تعالى عند علي انصرف \* وخراب \* هو المسمى وهو الذي يرجع الى ذاته كشيء \* وسوجود \* وخراب \* يرجع الى صفة توجد بذاته كشيء وعالم وقادر \* وخراب \* يرجع الى فعل له تكاليف ورائق ومنه محض \* وخراب \* يرجع الى ان كثر له ضياء فالتأني في نفسه وواحداه قالت \* المتزلة ان اسماء الله تعالى غيره فانها مخلوقة بخلقها لنفسه والعباد ايضا يخلقونها له \* واستدل \* القاضي على مذاهب الشيخ بان القول بان اسم كل شيء ذاته بهذا ذهب اهل اللغة الاخرى الى اني عبد الله كيف استدل عليه بقول الشاعر \*

الى المحول ثم اسم السلام عليكما \* ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر  
ومعلوم ان المراد نفس السلام وذاته لا تنفقه وبانه لو قال يا سلام انت حر  
وبازيد انت طالق يحصل الحق او الطلاق ولو لم يكن الاسم هو المسمى  
لم يحصل \* ويقول تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميت بهن \* ومعلوم ان  
القوم لم يعبدوا قول القائل واللات والعزى وانما عبدوا نفس الاصنام  
ويقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى \* فان التسبيح تنظيم وتبني \* وهو لا يكون  
لتبني الله تعالى \* وايضا لو لم يكن الاسم هو المسمى لما التزم النبي صلى الله عليه وسلم  
حين نزلت الآية بمسلمات السجود وهو ذكر سبحان ربي الاعلى على ما فيه  
- ان قلت - اضافته الاسم الى الرب تدل على انه غير المسمى - قلت - الاضافة  
قد لا تدل على المعاصرة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة  
- ان قلت - لو كان الاسم هو المسمى لزم ان يكون كل من قال تاراجق

لأنه لان النار هو المسمى وقد حصل فيه - قلت - قول القائل ناره هو  
التسمية والتسمية ليست هي المسمى - ان قلت - قوله تعالى والله الاسماء  
الحسنى وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تسعين اسما من احصاها  
دخل الجنة والله وترى يجب الرتبة لان على ان الاسماء غير المسمى - قلت - ذكر  
القاضي ان المراد بالاسماء فيها التسمية ونحن لم ندع انما هو اسم هو المسمى  
بل الاسم قد يكون هو المسمى وقد يكون غير المسمى وقد يكون لاهو ولا  
غيره - القول - ومنه قال الفراء الرزقي وغيره من الاشاعر الموسمين  
بالمحققين ان الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ نحو سميت زيدا وزيد ثلاثي  
وشرب فعل ومن حرف جر وقد يراد به المعنى كقولك ذقت العسل  
وشربت الماء ومبدت الله وقد يطلق ويراد به الصفة كقوله صلى الله  
عليه وسلم ان الله تسعة وتسعين اسما - ولا شك ان الاسم بالمعنى الاول هو  
المسمى وغير التسمية وبالمعنى الثالث عين المسمى وغير التسمية وبالمعنى الثالث  
ينقسم الى اقسام ثلاثة التي اشار اليها القاضي من مذهب الشيخ وهو انه  
اسمين المسمى كالوجود والشيء والغيره كصفات الاحمال مثل الحائض  
والرازق ونحوها ولا لاهو ولا غيره كالعلم والقادر على جميع التقدير الاسم  
عين التسمية لان التسمية هي وضع الاسم للمسمى او التلخيص به او الوصف به  
ولا شك في انها غير الاسم -

﴿ترجمة الامام الخطيب محمد بن عمر بن الحسن النيسابوري الطبرستاني الامام  
(١) لم يقع مناسبة ذكر هذه الترجمة في بحث ما وقع بين الانساعة

ترجمة الامام الخطيب محمد بن عمر بن الحسن النيسابوري الطبرستاني الامام

غفر الله للرازي ابن خطيب الرى امام الدنيا في العلوم العقلية والشرعية  
 اشتغل اولاً بحل والده وحرره ومن تلامذة البغوى ثم تلامعات والده  
 قصد اكمال السائق واشتغل عليه وله تصنيفات شهيرة في كالتفسير  
 الكبير والمصول في الاصول والباعث الشرقية وشرح الاشارات  
 والطالب البلية والنقص والاربعين والخسين والمالم ومناقب الامام  
 الشافعي وغيره لا يعلم له رواية وقد ذكره الذهبي في الضعفاء وهو تصنف  
 لانه ثقة وثبت احد ائمة المؤمنين اذ لم يثبت له طريق الرواية ولا سماع  
 فلاولى ان لا يذكر مع اهل الرواية وكان له في آخر العهد مجلس وعظ  
 بضمه العام والمناصب كانت يلقيه حالة الرضا وجد حتى قال يوماً  
 للسلطان شهاب الدين وهو على منبره يا سلطان العالم لاسطانتك يبق  
 ولا تدريس الرازي يبق وان مر دنا الى الله فابكى السلطان  
 وكان اول اقتياده على المصوم حين كان في تبريز في المدرسة المعروفة  
 بالبغرية ففي هذا الوقت من شدة الفقر كان يطوف على دكان الرواس  
 الذي كان قريباً من المدرسة المذكورة ويحرق برائحة الرواس الشوية  
 فعرف الرواس حاله وعين له كل يوم راساً شوية ليؤدى ثمنه اذا فتح الله  
 عليه قبل كان ياكل لحية اول النهار ودماغه آخره ومضى على ذلك  
 زمان واشتعلت الحرب والنظر وطلبه السلطان وحصلت له زوارة ونعمة  
 فضايق نعم الملوك وحكي انه ارسل وقران الذهب لا يجل ذلك الرواس  
 فلما وصل الى تبريز كان ذلك الرواس متوقفاً قبل الى اولاده وكان اذا ركب

يشي في خدمته نحو ثلاثمائة نزيل وكان السلطان خوارزم شاه يأتي إلى  
بابه. وسادته وتقواه فلم لا ينكره الا ساعد وكان يلقب في هرا قشيق  
الاسلام وكان الطلبة يقصدونه من البلاد ويمدونه فوق ما يرومون  
مولده سنة ثلاث اواربع واربعين وخمسة وتسعين توفي بهرات يوم الاثنين  
يوم عيد الفطر سنة ست وستة مائة وبالجملة فكذلك اصحاب الاشرى مع اختلافهم  
مع الاشرى في كثير من فروع القواعد الاصولية لا يصيرون مخالفين له  
في اصول الاعتقاد وكذلك اصحاب ابن حنيفة مع اهل الحديث  
في اصول الاعتقاد الحق متفقون لا يكفر بعضهم بمضا ولا يبدعه. والحاصل  
ان الاشاعة والمنازعة واهل الحديث من اهل السنة والجماعة لا يكفر  
بعضهم بمضاه لا يبدعه ومانع من الطاعن من بعضهم في حق بعض غير  
صحيح وليس ذلك الطاعن ايشان اساطينهم وعقلاتهم وانما هو من التصريح  
المتصين الذين لا اعتدوا باقوالهم وروايتهم فمن السائل المختلف فيها  
فيما بين الحنفية بعضهم مضاهي ان الايمان هل هو مخلوق او غير مخلوق  
والاول وهو ان الايمان مخلوق من اهل سمرقند والشافعية وهو القول بأنه  
غير مخلوق صحت عن البخاري وبين منهم وهذا الخلاف صدر بعد اتفاقهم  
على ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالجملة بعض مشايخ بخاري و  
المدنية المروية بلاوراء التبرك كائن الفضل والشيخ اسمعيل بن الحسين  
الزاهد وبعدهم اثنتان فرخانة بن فتح القادم وسكون الراويين حجة بعد الالف  
نون ولاية وراة السادس والسادس مدية وراة سيجون من اهل سمرقند



لكنكم وامن قال بخلق الايمان والزمو عليه خلق كلام الله تعالى وذروا  
عن نوح بن ابي حريم عن ابي حنيفة ونوح عند أهل الحديث غير معتد  
وقال في توجيه الايمان غير بخلق الايمان امر حاصل من الله تعالى للعبد  
لانه قال بكلامه الذي ليس بخلق . فاعلم انه لا اله الا الله وقال تعالى حمد  
رسول الله . فه يكون التكليم به اي بالايمان وهو لا اله الا الله حمد رسول الله  
قد قام به ما ليس بخلق كما ان من قرأ القرآن قرأ كلام الله تعالى بصبر وقا  
لكلام الله تعالى حقيقة لا بما زالا لان تلاوة الكلام لا تكون  
الا هكذا او هذا اغاية مشككهم ورد على مشائخ سمرقند عن القم مع  
ان الايمان بالوفاق من فريقه هو التصديق بالجنان والا قرارا بالسان  
وكل منها فضل من افعال العباد وافعال العباد مخلوقة لله تعالى بالوفاق  
من اهل السنة . وقد ذكر علماء بخاري الحنفية في الفقه ما هو الزام لم يطلان  
منكم ان مثل الحمد لله رب العالمين الى آخر الفاتحة اذا لم يقصد به  
قراءة القرآن جاز للجنب قراءته وهو ان الجنب ممنوع من قراءة القرآن فظهر  
بهذا الذي ذكرناه في الفقه ان ما وافق لفظ القرآن ان لم يقصد به  
القرآن لا يكون قرآنا ولا هو كلام الله تعالى فيبطل ما تسكروا به ائمة علماء  
بخاري . ولا يطله وجه آخر وهو انه يلزم ايضا كون كل ذكر لله تعالى  
من القائل سبحانه الله والحمد لله ونحوها بل كل منكم في اي عرض فرض  
وان لم يوافق كلامه نظم القرآن الا في اجزاء منه قد قام به ما ليس بخلق  
من معاني كلام الله تعالى وذلك لا يقوله ذوليباذ من تلك الاجزاء ما يطابق المعنى

انقضى بذاته تعالى اذ قل ولا يشغل على كلمة. فلهو اتبع في القرآن فان كان قيام  
 ما ليس بمخلوق بالمتكلم لغرض من الاغراض باعتبار موافقة لفظ القرآن  
 فلا يخصوا الايمان بل كل متكلم يلزم قيام ما ليس بمخلوق به باعتبار قصد  
 قراء القرآن بذلك لم يلزم عدم حاكم من كون الايمان غير مخلوق فان التلطف  
 بالشهادتين المراد بالتصديق لم يقصد به قراءة القرآن ونص كلام ابن حنيفة  
 في الوصية صريح على خلق الايمان حيث قال في قربان البعد مع جميع اعماله  
 والقرارد و معرفته بمخلوق تلخ وليس المراد بالوصية الوصية التي كتبها  
 لثمان البقي بفتح الموحدة وتشديد المنة فقيه البصرة في الرد على  
 المبتدعة بل المراد الوصية التي كتبها لاصحابه في مرض موته حين  
 سألوه ان يوصيهم على طريق اهل السنة والجماعة قال الامام ابن  
 القيم الذي نعتده ان القام بقراءة القرآن كلمة حادث لان انقضاء به ان  
 كان مجرد اللفظ والمقنوط بان كان غير متدبرا أصلا ولا يشرح لسانه في  
 محفوظه غير راجع لما يقوله أصلا ولا متعلق بمعناه فظاهر ان الذي قام به  
 حادث اذا لاولي وهو التلطف والمراد به معناه المصدري امر اعتباري حادث  
 لانه مسبوق بما يديره وانتهى وهو المقنوط معلوم كون البعد سابقا عليه  
 ولا حائل وكل ما سبقه المدم فهو حادث وكل ما سبقه المدم كذلك لان  
 ما ثبت قدمه استحال عدمه وان كان القارئ منذ يراد بالملفوظة بعد ذلك في  
 نفسه صور معاني العلم هو غايته ان تدل على انقضاء بذاته تعالى لا قطع  
 بانها ليست عين القائم بذاته تعالى اذ لا يتصور انكذلك ذلك على القائم

بذات الله تعالى هو المدلول لقول القاري هو الكلام النفس والظاهر نفس  
 القاري هو صفة العلم بملك الما في التطبيقية لا صفة الكلام رأيت قاري  
 احميوا الصلاة فانما علم بان الله تعالى طلبها من المكلفين لا طلبها  
 او اقامتها وكذا كل لائق كلام التبر من امره ونهيه وخبره لم يتم بنفسه منه  
 كلام بل علم بان ذلك التبر امر اونهى او خبره فان قيل فكيف قال اهل السنة  
 القراءة الحادثة اعني اصوات القاري المكتسبة لهم الكتابة كذلك والمقرو  
 والمكتوب والمفوظ قد يري وهذا يقتضي قيامه اي المعنى القديم بنفس الانسان  
 لان المفوظ مودع في القلب فالجواب انه ظاهر فيها ذكرت غير انهم  
 لم يريدوا هذا الظاهر بل تساهلوا الى هذا اللفظ وصرحوا بساهلهم حيث اقبلوا  
 هذا الكلام بقولهم ليس المقرو والمكتوب والمفوظ حالا في القاسم  
 ولا في القلب ولا في المصنف لان المراد به المعلوم والقراءة المقهوم من الخط  
 والمقهور من الالتقاط المسووعو بعضهم يقول ما دل عليه القراءة والكتابة  
 وهذا تصريح منهم بان المعنى المعلوم ليس حالا في القلب وانما الحال فيه  
 نفس نفسه ونفس العلم به انما هو متعلق العلم والقهم فليس حالا فيه ومتعلق  
 ١١ والقهم هو القديم بل قد نقل بعضهم انهم منعوا من اطلاق القول بحلول  
 كلامه تعالى في لسان او قلب او مصحف وان اريدوا التعلق بعناية اللادب لتلايق  
 الى القهم ارادة النفس القديم . اقول وبالله التوفيق . ان قول ابن الهمام  
 في المسألة الثانية لم يمتثل الحنفية خلافه في ان الايمان مخلوق او غير  
 مخلوق يؤذن بان الخلاف في المسألة غير معروف لتبر الحنفية وليس كذلك

(وقد حكى الأشعري) الخلاف كثيرا في مقالة مفردة أصلا عاقبة هذا  
المسئلة ومن ذهب إلى أنه يعني الإيمان مخلوق الحارث الفاسي وجعفر بن  
حرب وعبد الله بن كلاب وعبد العزيز المكي وغيرهم من أهل النظر  
ثم قال وذكر عن أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث أنهم يقولون إن  
الإيمان غير مخلوق والإمام الأشعري مال إلى أن الإيمان غير مخلوق ووجهه  
بما حصله أن الخلق الإيمان في قول من قال أن الإيمان ينطبق على الأيمان  
الذي هو من صفات الله تعالى لا من أسماءه تعالى كما نطق به الكتاب  
العزيز المؤمن وأسمائه تعالى هو قصد يقوله الأهل بكلامه القديم أخباره الأولى  
بوحده إنيته تعالى كما دل عليه قوله تعالى إني أنا الله لا اله إلا أنا ولا يقال  
إن قصد يقوله تعالى محمد شرا لا مخلوق تعالى إن يقوم به حادث (قلت) .  
أعلم أنه لا يتحقق في هذه المسئلة عند التلعلل محل خلاف لأن الكلام أن كان في  
الإيمان المكلف به فهو فعل قلبي يكتسب مباشرة أسباب مصلة للمخلوق فلا  
يتجه خلاف في كونه مخلوقا وإن أراد الإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى  
المؤمن فهو من صفاته تعالى يعني أنه المصدق لأخباره بوحده إنيته تعالى في  
قوله شهد أنه لا اله إلا هو وقوله تعالى إني أنا الله لا اله إلا أنا فلا يتجه  
لأهل السنة خلاف في أنه قد يم - وإما أن أراد قصد يقوله عليه السلام  
بإظهار المميزات على أيديهم فهو من صفات الأفعال وقد علم الخلاف في ما بين  
التريقين الأشعرية والماتريدية وظاهر ما يدل على أنه صدقهم بكلام  
في أدعاء الرسالة كما دل عليه قوله تعالى محمد رسول الله فلي هذا أن الميزة

دلت على تصديق من الله عند قيامه الله جل وعز - حال الامام السنوسي  
 رحمه الله انه تبارك وتعالى اشاد الى تصديق الرسل عليهم السلام  
 فضل لو جسدء خارقا لقادة تصدى به الرسول اي اذ حامقيل وقوعه  
 وطلبه من المولى تبارك وتعالى دلائل على صدقه في كل ما يبلغ عنه فاجده  
 تبارك وتعالى على وفق دعواه واهمجه سبحانه وتعالى كل من يقصد  
 تكذيبه ومعارضته ان ياتي بمثل ذلك لثارق ينزل هذا القفل من  
 المولى تبارك وتعالى باعتبار الوضع والبادء والقمل وقرينة ذلك لثارق  
 بمنزلة التصريح بالكلام يصدق رسله عليهم الصلوة والسلام بحيث لا يجد الموفق  
 عرقا بين تصديق الله تعالى رسله عليهم السلام بهذا القفل الموصوف بلسان  
 وبين تصديقهم بكلامه الصريح - وحال امام الحرمين اذ يجعل اظهار المجهلة  
 تصديقا بمنزلة ان يقول جعلته رسولا وانتشأت الرسالة فيه كقولك  
 جعلتك وكهلا واستنبأك لثاق من غير قصد الى اعلام واخبار بتأثير  
 انتهى والله تعالى اعلم -

تم طبع كتاب ﴿الروضة البهية﴾ بين الاشاعر قوالاثرية ﴿بمجد الله تعالى  
 في مطبعة دار المعارف النظامية الراقية في بلدة حيد وآباد الله كن  
 في شهر رجب سنة (١٣٢٢) هجرية وآثار دعوات الخاء شهاب الدين



فهرس مضامين الروضة البهية

رقم	مضمون
٢	خطبة الكتاب
٣	مقدمة في الكلام على أماس أهل السنة و الآخذ بن عليها
٥	أثر الاختلاف فيما بين الأشاعرة و المازدية
٦	الفصل الأول في المسائل المختلف فيها باختلاف القطب و هي مسائل
أيضاً	المسئلة الأولى في بحث الاستثناء في الأيمان
٨	المسئلة الثانية في أن السعيد هل يشق و الشقي هل يسعد أم لا
١٠	الناس في السادة و الشقاوة على أربع فرق
١١	المسئلة الثالثة هل الكافر يتم عليه أم لا
١٢	الحرام و رزق أم لا
١٣	المسئلة الرابعة أن رسالة الأنبياء عليهم الصلوة و السلام هل تبقى بعد موتهم أم لا
١٤	فيمسمى الله عليه و سلم حق في قبره حقيقة
١٥	تحقيق معنى النبوة و الرسالة
١٦	المسئلة الخامسة أن الإرادة ملزومة للرعى و الرعى ليس بلازم للإرادة
٢١	مسئلة السادسة في بيان أيمان التلقيد
٢٥	العمل ليس عن أركان الأيمان
٢٦	المسئلة السابعة مسئلة الكسب

مضمون	ج.
الاعمال مخلوقة لله مكتسبة للعبد	٢٧
كون العبد سخر تحت قضاء الله تعالى وقدرة لا يتأني قدرته واختياره	٣١
الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها من مسائل	٣٢
المسئلة الاولى في الامكان العقلي لعذاب العبد المطيع	ايضا
قال اهل السنة لا يجب على الله شيء	٣٣
المسئلة الثانية ان معرفة الله تعالى هل هي واجبة بالشرع ام بالعقل	٣٤
احكام الدين على ثلاثة اشرب	٣٥
المسئلة الثالثة في بحث صفات الاعمال هل هي قدوة ام حادثة	٣٩
المسئلة الرابعة في ان كلام الله تعالى القاسم بذاته هل يجوز ان يسمع ام لا	٤٣
بحث الكلام النفسي القديم	٤٦
المسئلة الخامسة في جواز تكليف العبد ما لا يطاق	٥٣
المسئلة السادسة في بيان عصمة الائمة عليهم الصلاة والسلام	٥٧
عن الامام	
بيان الكبار والصغائر	٦٠
الخاتمة في مسئلة الاسم والمسمى	٦٧
ترجمة الامام نضر الدين الرازي رحمه الله تعالى	٦٩
بحث في ان الايمان هل هو مخلوق او غير مخلوق	٧١
تم فهرس هذا الكتاب بما جلد له لولا واخره	

